شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الدرة البهية على شرح المقدمة الإيساغوجية

المؤلف

أحمد بن أحمد بن سلامة (القليوبي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذه حاشية العلوي على السلم

على الهياشوجي على التمام والكمال

وبغضائهم ونفع بهم الأنام

بجاه سيد الأنام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم تسليما

وبعد فحسبي ان اولى ما ينطق به اللسان من الكلام كلام الملك العلام واعلى ما تالف في العقول من القضايا والاحكام حمد الله الذي لم يزل موجودا ومعروفا على الدوام والصلاة والسلام على من هو بالصدق من الاتصاف على الدوام وعلى اله واصحابه المنزهين عن الحظ في العقول والاوهام وبعد فهذا ما تيسر تقليقه من الفوائد البديعة النظام على شرح ايساغوجي للامام العلامة زكريا الانصاري شيخ الاسلام نفع الله به جميع الانام على مر الشهور والسنين والايام انه مفيض جزيل العطا والانعام حيث احببته يجوز ان تتعدى بنفسه وبالواسطة كما فعل المصنف ومعناه الاعطاء من غير مقابل والاحباب جمع حبيب بمعنى محب او محبوب اي من يحبونه او من يحبهم او هما معا للزوم الاول للثاني غالبا وارجعه بالعطف اي الرفق في الامور والاقدار على الطاعة كما ياتي فعطف التوفيق عليه مرادف ويسر من اليسر ضد العسر اي يسهل وصيرلهم عايدي الاحبة ولو استطعه لكان اتم واولى اذ تيسير ما ذكره لا يختص بهم دائما ولا غالبا واصل السلوك المرور والسبيل الطريق والمراد بهما هنا معرفة ما ذكره واشار بالتصور والتصديق الى براعة الاستهلال اي حسن الابتدا المشار به الى تعيين الفن الذي ذلك المؤلف موضوع فيه والصلاة سيأتي معناها والسلام بمعنى التسليم او السلامة من النقائص والخلق بمعنى المخلوق ومحمد بدل من اشرف والهادي وصفه له ومعناه الدال والسوا المستقيم والطريق دين الاسلام وعلى اله وهم المومنون والمومنات من بني هاشم وبني المطلب وقال النووي الاولى ان يراد بهم في مقام الدعا كما هنا كل مومن والصحب جمع صاحب بمعنى صاحبي وهو من اجتمع مومنا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعد نبوته اجتماعا عرفيا ولو غير مميز اونائما او غافلا او لم يره احدهما الاخر وعطفه على الاول خاص على الثاني وعام من وجه على الثاني الحائز من الحيازة بمعنى الجمع كثيرا او غالبا للصدق في اقوالهم

اصالة

www.alukah.net

اصالة وفي افعالهم واعتقادهم تبعا والتحقيق بمعنى احكم وسور واتقانا بنوع على الوجه الحق هذا شرح ايكشف والنقاب لكتاب بمعنى كاتب اي جامع او مكتوب اي مجموع وهو لغة الضم والجمع وعرفا اسم جنس من الاحكام الجملة من العلم وسمي رسالة وهو لغة والمعبر عن مثل ذلك لغة بالكلمة بسبب العلامة بتشديد اللام وهو الجامع لانواع العلوم المعقولة والمنقولة ايتير بفتح الهمزة وكسر المثلثة وسكون التحتية واخره مهملة ومعناه المختار لكذا او من كذا والدين ما شرع من الاحكام الازهري بفتح الهمزة وفتح الموحدة وسكون الهاء نسبة الى قبيلة يقال لها ابهر او غلط من جعله بسكون الموحدة وفتح الهاء وسيأتي بمعنى ايساغوجي وعلم المنطق يجلو الغاطه بفك تراكيبها من بيان الفاعل والمفعول ونحو ذلك ويبين مراده اي الكتاب او مؤلفه او مراد مؤلفه على حذف المضاف اي يظهر المراد منه بعد ذلك الغلق وبفتح مغلقه اي يوضح مشكله بعد بيان مراده ويعتبد مطلقه المحتاج الى تقييد بذكر شرط او نحوه بعد زوال اشكاله وقد علم ان كل وصف منه زيادة على ما قبله على وجه متعلق بتلك الافعال او وصف لشرح والمراد بالطلاقة عدم التطويل ومنهج عطف على وجد اي طريق واضح ومنيف عال شريف المطلع بفتح الميم وسكون الطا المهملة وفتح اللام اي مكان الطلوع للموقوف على معاني العلوم او ذلك الكتاب المشروح وهذا الضبط هو الظاهر من عبارته والمسموع من الفاظ المشايخ ويجوز كونه بضم الميم وكسر اللام وعزاه لك مما ناسب المقام اي ابتدا ذهو بيان متعلق المجرور واولى منه اولف ليتم فيه اوصاف الاولوية الثلاثة من كونه فعلا وموخرا وخاصا بعموم لجميع المولف عملا مفعول لاجله او حال من ضمير ابتدي اي عاملا بكتابه تعالى كما في بعض النسخ وبخبر اي بحديث وهو عطف على بكتاب وفيه عدم التنوين للاضافة لجملة ما بعده والتنوين يجعل

ما بعده بدلا منه كلام مرفوع مبتدا خبره فهو او الباء الحال الذي
يتم به شرعا فخرج المكروه فانه التسمية عليه والحرام فانكره ايضا او حتم
لا يبدا فيه اي لا يلبق اولا فالظرفية للمبالغة بسم الله اي
بخصوص هذا اللفظ او في رواية بسم الله اي باسم من اسمائه فهو
اجذم وفي رواية ابتر وفي رواية اقطع ومعناها ما ذكره المولف
بحمد الله فهو عطف على بسم الله وفي رواية باحمد الله وكان الاولى الاتيان
بهذه ليناسب ما ياتي وهذا دليل لمعدوم على مدلوله لرعاية الاختصار
وحسنه ابن الصلاح اي نقل تحسينه بناء على ما قاله عن نفسه واهل
عصره انه لا ينبغي لهم التحسين ولا التصحيح ويحتمل انه حسنه بنفسه
وذكره ما تقدم لا يمنع من وجوده في بعض الافراد فتامل ينبئ عليه
من الثناء وهو الذكر بالخير والكلام الجميل اذ الحمد اي اللفظي من الخلق
والمراد باللسان آلة النطق والتبجيل التعظيم كما في بعض النسخ
بالفضائل جمع فضيلة وهي النعم الظاهرة كالشجاعة والعلم بجمعي الملكة
فيهما والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كما مر ونقل بمعنى
ظهور اثارها كما من العمل بالكتاب العزيز في الابتداء وتركه في الحمد
الحمد ثانيا ومن العمل بالخبر في الاول فقط فتامل وجمع اي المصنف
بين الابتدائين اي بين الصيغتين الموصوفتين بالابتدائية في الروايتين
لا تعارض بينهما اي بين صيغتي الابتدائيتين اذ الابتدائية
اي من حيث هو حقيقي وهو ما لا يسبقه شيء مما له تعلق به بالجملة
لو استقطر الظرف لكان اولى اذ هذا اللفظ علم على الحمد لله وهو لم يتقدم
فتامل واقهم واختار الجملة الفعلية وهي نحمد الله على الجملة الاسمية
وهي الحمد لله والاولى تفيد التجدد والحدوث والثانية تفيد الثبات
والدوام وفيما ياتي كان الوجه اسقاطه لما لا يخفى على المتامل
بمضمونها اي الجملة الاسمية وانظر ما معنى بهذا المضمون الذي
يحصل العجز عنه فتامل واتى اي المصنف بنون العظمة اي في نحمد الله

قوله اظهار

قوله اظهار الملزوم وما كان الوجه ان يقول لحلالة ملزوم وما مع انه ليست
ليست اظهار الملزوم ما هو ملزومة للحمد كما يعلم مما ياتي وذكره لما لا وجه لالتزام
المذكور والذي هو نعمة عطف بيان او بدل من الملزوم ايضا وهي تعظيم
الله تعالى بيان للملزوم ايضا ولنعمة او للذي والثناء هو ذكر الشيء اجمالا
لغرض امتثالا لاظهار لا يعتد التعظيم او بدرعاية المقام
اي يحمده حمدا بليغا عادة لتقريب تعلق الجار به وبلاغته من حيث
الشرع ما تقدم لنا صير تعظيم عايد للمولف اخذا مما قبله ويحتمل
عموده لغيره من الموفقين على بعد خلق قدرة الطاعة لو استقط لفظ
قدرة لكان صوابا كما يعلم من محله وكذا ما بعده لا مطلقا اي لاحد
مجردا عن مقابل بعد اهو الوجه في تقديره فتامل واقهم فالله الهادي
لان الاول واجب الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من التجوز اللوم
خلاف الواقع والمراد منه ان الحمد الاول الذي في مقابلة النعمة
اذا وجد يثاب عليه ثواب الواجب وان الثاني يثاب عليه ثواب
المندوب اي دالة هو تفسير العادية وعلى الطريق بيان لمتعلقها
وليس تفسير الطريق في كلام المص كما هو ظاهر الا ان يكون اشارة الى
ان كلام المص مقلوب وان المعنى عليه ما هو في النسخة الثانية فتامل
واقهم وفي نسخة الخ وهي المناسبة للسجعة قبلا وتسلم
هو ساقط من بعض النسخ وعليها فلعله اتى به لفظا لخروج من كراهة
افراد احدهما على الاخر من الصلاة اي لفظ تصلي مشتق من
المصدر الذي هو الصلاة وقيد المص بقوله عليه ليخرج به الصلاة
بمعنى الدعاء او بمعنى ذات الركوع والسجود واشار بقوله المامور
بها الخ الى ان المراد من الصلاة عليها طلبها عليه من الله تعالى اذ لا
يتصور معناها الاتي الا في حقه صلى الله عليه وسلم ولذلك توقف
الصحابة بقولوا لها منهم عليه حتى سالوه عنها فتامل قولوا اللهم صل
على محمد وعلم بالاجماع ان هذه الصيغة لا تتعين ولفظ الى اخره

الألوكة
www.alukah.net

المحمل او اخير لتتداخل مقدمة وهو من اختصار الكل في اجزايه ووجه
اختصارها في الخمس ان الكلي اذا نسب الى افراده فاما ان يكون تمام ماهية
او داخلها فيها او خارجا عنها والاول النوع كالانسان لزيد وعمرو مثلا
والثاني اما واقع في جواب ما هو اولا والاول الجنس كالحيوان للانسان
والفرس والثاني الفصل كالناطق لزيد وعمرو والثالث اما واقع في جواب
اي شيء هو اولا والاول الخاصة كالضاحك لضاحك لزيد وعمرو والثاني
العرض العام كالماشي لهما وغيرها وقدم الجنس على ما بعده لانه جزء له
من النوع مبهم ذاتي والنوع كله والفصل معين له والباقيان عرضيان له
وقدم النوع على العرضين لانه ذاتي وعلى الفصل مع ان الفصل جزء منه
لوقوعه في جواب ما هو بخلاف الفصل وقدمه على العارضين لانه ذاتي
وقدم الخاصة على العرض العام لوقوعها في جواب اي شيء هو والعرض
لا يقع في جواب شيء فتامل وقيل معناه اي معنى انسياغوجي المدخل
بفتح الميم والخاء المعجمة اي مكان الدخول فهو من تسمية الحال باسم
محله واشار بقوله نسمي ذلك الى ان المكان المذكور هو الحكيم الذي
استخرج هذا العلم فوصف بالمدخل ثم عبر عنه باسياغوجي وهذا
الحكيم يسمى بالبونانية آريشطوا بمد الهمزة وكسر الراء وسكون السين
وقيل ارقسطاطاليس وقيل باسم معلم اي فهو من تسمية الشيء
باسم معلمه وذلك كما قيل ان حكيما كان قد اودع الكليات الخمس
عند شخص اسمه اسياغوجي وسافر فكان ذلك الشخص يطالعها
فلا يقدر على استخراج جميع ما فيها فلما عاد الحكيم قرأها عليه فكان
يخاطبه عند تقرير المسايل باسمه وقيل ان ذلك كان اسما لذلك الحكيم
فسمي باسم معلمه وقيل انه اسم لورد له حمنة اوراق فنقل الى هذه
الكليات فهو من تسمية الشيء باسم شبيهه وفي نسخة الاجهوري وقع لما
عساه ان يقع من نبه الشارح الى سهو وخطاء في تقرير مسئلة على نسخة
وقعت له لم يوجد في نسخة اخرى خلافا ولما كان الاي هو جواب

عن سوال

اي فيقع عليها واقع فيخبر عنها

الجواب فيصح الاخبار

عن سوال معناه ان المنطقي من حيث كونه منطقيا انما نظره الى ما يتعلق
بالذهن والكليات عنده تصور العلم القايم بالذهن لا الفاظ الدالة
عليها قد ذكر تلك الالفاظ ليس من مباحثه وكذا الدلالات لانها من تعلق
الالفاظ وتقرير الجواب تسليم ذلك ولكن لما كان ايصال تلك المعاني والصور
الى الذهن السامع والمتعلم واثبات الاحكام ودفع الشبه وغير ذلك متوقفا
على الالفاظ تعين عليهم ذكرها لبيان معانيها الموصلة الى ذلك
على معرفة الدلالات الثلاث اي على العلم بها لان العلم والمعرفة مترادفان
على الارجح ولا يمنع منه عدم الاطلاق على الله تعالى لانه من حيث ابهام اللفظ
ما لا يجوز عليه من سبق الجهل وقيل تختص المعرفة بالجزئيات والبسايط
وعلى هذا فلا يقال على الله تعالى قطعا ولو قال على الدلالة فقط لكان
اولى لانها محل التوقف يقطع النظر عن كونها ثلاثا او لا واقسام
اللفظ عطف على معرفة او على الدلالة وهو اولى وقدم الدلالة على
اقسام اللفظ لان الاستفادة من الالفاظ من حيث معانيها الدالة
عليها والدلالة شرط في الاستفادة والشرط مقدم ولان تسمية اللفظ
بالدال متوقف عليها اللفظ الدال لعدم ذكر الدال لاخراج المهمل
والا فهو مستدرك فتامل وهو اي اللفظ الدال لاطلاق الدال
ولاطلاق اللفظ فاقهم ما وضع لمعنى وهو الوضع العربي وهو
جعل اللفظ دليلا على المعنى اي جعل اللفظ تابعا للمعنى ومقابله وفي
هذا اشارة الى ان المراد بالدلالة هنا اللفظية الوضعية وهي واحد
من اقسام الدلالة الاثنا عشر لانها اما لفظية او غيرها وكل منهما اما وضعية
او عقلية او طبيعية فالوضعية من الاولى ما ذكره المصنف وسياتي والعقلية
منها كدلالة لفظ المتكلم غير المريد على حياته والطبيعية منها كدلالة اخ
بفتح الهمزة والخاء المعجمة على التوجع والتحسن ودلالة اح بفتح الهمزة
او فتحها والحاء المهملة على وجع الصدر مثلا والدلالة الوضعية من غير
اللفظية كالخط والعقد والنصب والعقلية منها كدلالة حركة الوجنة
والطبيعية منها كدلالة الاربع على الشاب

على الخجل وصفرة الوجه على الوجل اي الخوف ولا يخفى على المتامل ما بين هذه
الدلالات من العموم المطلق اوغيره ومن تكررت عليه فليرجع الى محال اقتضاء
اي موافقته له اي موافقة كل منهما للاخر بحيث لا ينفك عنه بان يراد
بها المساواة اخذا مما بعده وهو اشارة لوجه التسمية المذكور والمعنى
بالنون قبل الهملة ما يدل عليه مثلا والمراد بما وضع له جميعه وهو مراد
من عبر بتمامه فتامل اذا وافقا بحذف تا التانيث وفي نسخة بالتاء
لتضمن الاول اشارة الى تعقلها على دلالة الالتزام لانها خارجة
عن المعنى والى وجه تسميتها بذلك لان الجزء في ضمن الكل وقدم المطابقة
على هذه مع ان الجزء مقدم على الكل كما لا يخفى من حيث التركيب وهذا
من حيث الجزئية اذ معرفة الجزء من حيث كونه جزء يتوقف على معرفة كله
وقدما على الالتزام لما ياتي ان كان له اي للمعنى جزء واشار الى دلالة
المطابقة قد تستلزم غير تضمن ولا التزام فلا يلزم من وجودها وجود
واحدة منها بدونها ولا يلزم من احديهما الاخرى ايضا كما ياتي والمراد
بالجزء ما له معنى مستقل لو انفرد بخلاف البسيط بالمعنى المقابل
للمركب اللفظي لا التركيب الطبيعي ولو قال بخلاف المفرد لكان اولى
وبذلك علم ان التمثيل بالنقطة غير مناسب لانها معه غير المراد هنا اذ
النقطة وضع لا تنقسم حسا ولا وهما ولا عقلا اي ما يلازم ما وضع
له مركبا كان اولا كما مر في الاشارة اليه اي استلزاما عقليا يقيد
ان الملازمة ليست بالجعل سواء الازمه في الخارج اولى لو قال سواء
وجد ذلك اللازم في الخارج اولا لكان انسب بالمراد كالانسان اي
للعظم وعلى احدهما اي مع ملاحظة المعنى المطابقي واللزوم من
المطابقة فتامل وعلى قابل العلم الاسباني ما يتعلق به ودلالة
العام الخ هو جواب عن اعتراض سيذكره انما الخ هو مقول قول واخرج
مقابله الكلي لان دلالة العموم الخ هو علة لقوله سقط وباب الكلية الحكم
على كل فرد وباب الكل الحكم على الجملة والدلالة كون الشيء الخ هي وصف

دابر بين الدال والمدلول وقدما عليها لما مر من توقف التسمية عليها
كالعلة تقدم على المعلول وقدم الدال لمشاركة تمام له
واما لغة فهو المرشد ويقال له الدليل كما في بعض النسخ وقد بينهما
وقد علم محصله مما تقدم والدلالة اي من حيث هي لا بقيد كونها لفظية
او غيرها كما مر ولا يخفى ما في كلامه هنا من الاجمال والابهام الى فعلية
اي اتي غير لفظية كما تقدم وعقلية بمعنى ما ليس للوضع ولا للطبع
مدخل فيها لا بمعنى ها للعقل مدخل فيها لئلا يلزم ان يكون جميع الدلالات
عقلية نسبة بين اللفظ الدال والمعنى المدلول اي امر معنوي يتضح
بكل منهما وغيرهما وهو السامع كما سيذكره فيقال لفظ ودلالته معنى
كذلك وسامع كذلك فيفسر بذلك المتقدم بقوله بحيث متى اطلق او
فهم المعنى منه اي يكون ذلك المعنى مفهوما ولو سقط لفظ منه لكان
انسب ولذلك فسر فهم المعنى بانتقامه اي حصوله ووجوده واشار
به الى تغاير معنى الفهم المتحد بتغيير فيه وفي السامع بانه في المعنى
ماذكره وفي السامع انتقال ذهنه اليه واتهم الخ تقدم ما فيه مع زيادة
لانها بمحض اللفظ فيه نظر لانه ان اراد انه لا دخل للعقل فيها فمقدم
بتقريره وان اراد ان اللفظ واسطة فيها فالاخريان كذلك لتوقفها اي
فيه ان المطابقة فيها انتقال الفهم من اللفظ الى معناه المطابقي
وقيل وصفيتان اي ولفظيتان كما هو صريح كلام المص فيما مر والعجب
من الشيخ في تضعيف هذا القول واخراجه من كلام المص مع تقريره كلامه
فيما سبق فتامل واللوازم اي من حيث هي لا بقيد ذهن الخارج
سواء كان من اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم
الذهن به تصور اللزوم فقط كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة
او بالمعنى الاعم وهو الذي لا يكفي فيه ذلك بل يحتاج الى تصور اللازم
ايضا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان فهذا من اللازم البين
بالمعنى الاعم ولذلك اعترض على المص في تمثيله به مع ان المعتبر هنا اللازم

الألوكة
www.alukah.net

البين بالمعنى الاخص واعتذروا عنه بان مثال والمناقشة فيه ليست من آداب البحث وقد اعتبر السيد في الملازمة استتباع العقل اللزوم اه لا قال بعضهم والوجه ان هذا امر خاص لانه يلزم من تصور الانسان النطق الذي هو بمعنى الادراك اللازم منه تصور كل صنف وكل علم فلا يجزم ان يكون كلام المصنف في هذه التعليقة اعتبر فيه اشعار بموافقة كلام المحقق الموافق لما ذكره السيد المذكور فتامل لو جعل شرطا اي في الدلالة الالتزام لاستتباع تحقق المشروط بدون شرطه لان الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه اما صحة كالصلاة ان وكالا كالممنوعات او وجودا كما هنا لانه يلزم من فقد اللازم في الخارج عدم وجود دلالة الالتزام على هذا الاعتبار واللازم وهو عدم وجود دلالة الالتزام مع عدم اللازم الخارجي باطل لوجودها مع عدمه فكذا الملزوم وهو شرط اللزوم الخارجي باطلا ايضا واشار الى دليل المطلبين فيهما بقوله لان العموم الخ واشار الى تقرير ذلك الدليل بقوله لانا نجد الخ بالخرم بد على الملكة اي دلالة خارجية عن موضوعه لازمة له لا جزء منه كما قيل فيلزم ان تكون تضمنية ثم اللفظ الدال اي بالوضع كما تقدم دلالة مطابقة كما يعلم مما بعد سواء اريد منها جزء المعنى المطابقي او خارج لازم له كارادة الضاحك من لفظ انسان واتى بصريح اللفظ مع جواز الاضمار لدفع توهم رجوع الضمير للدال كق على قيد بالعلمية ليكون له معنى اذ هو بدونها لا معنى له وليس فعل امر لان لفظة له جزء محذوف فالعارض محذوف لذلك كالوجود ويدخل في هذا وما بعده ما ليس لمعناه جزء اصلا كهمزة الاستفهام وكق على لفظة او مزيد علما او محدودا فالاقسام ثمانية او يكون اي اللفظ جزء لكونه من حروف مشددة لا معنى له اي لا يدل على معنى في مسماه ومثله ما لا جزء لمعناه كالنقطة كما مر كما لانسان فانه ليس حرفي هذه الاحرف الا على جزء معناه وهو الحيوانية والناطقية وكان حق الثم جعل قبل من القسم الذي بعده

لكان

لكان حرف التعريف الا ان يقال مراده لفظ انسان فقط او يكون ذلك اشارة الى معناه كما انه ذو معنى اي يجب اعتباره قيدا حال كونه دالا على الانسان اي لفرد من افراد مفهوم هذا اللفظ فضمير دالة راجع اليه بهذا الاعتبار وقوله لا العبودية المفهومة من لفظ عبد والذات الموضوع لها لفظ الله لان المراد بدلالته المشتملة على الحيوانية والناطقية والشخص المشار اليه بالبصر لا يكون كذلك اي كالمفرد وفسره الشارح الرضي بقوله بان يراد الخ كما في الجارية لو قال كغلام زيد مثلا لكان اولى كما هو ظاهر لان الرامي لو اسقط لفظ الدهنا وفيما ياتي لكان اولى له اي الذات لانه مذكر وليست تاوه للتانيث ولذلك اعيد عليه الضمير في قوله جل شانه على جسم معين اي يجب وصفه بالرجيه والا فالجسم لجنس غير معين وقدم اي المصنف اخذا مما بعده ولان قيوده عدمية الخ ولا يعارض بان الوجود اشرف من العدم لاعتضاد هذا بما قبلها ولان المكان لا لزام فتامل واراد بالمولف المركب كان الوجه الذي يتعين عدم هذه الارادة وان يقول واختار المولف على المركب لانه على القول به الاتي من المفرد هنا فتامل به اي بالمولف على شيء اي على جزء من معناه هذا هو المراد وكان الوجه ذكره ولعله اكتفى عنه بالمثال ما الجزئية دلالة اي يجب ما كان والمراد بالارادة الماخوذة من لفظ يراد حتى لو الغى اي اردنا بالارادة ما تقدم حتى لا يقال ان هذا المذكور فما ولو اسقط حرف التعريف من الانسان لكان اولى اذ المقصود اللفظ الذي هو جزء لفظه على تمام شيء الاخرج به التقييد فان معناه التعريف لانه جعل الشيء اصنافا فالام الاصناف وخرج الرصيف لان معناه المحسن مطلقا اي عموما مطلقا وهو اي التركيب وذكر الحيثية للتقييد والتقدم والتاخر مطلق نسبة والمراد بالعقلية ما للعقل مدخل في ترتيبها وان كانت حسية والالغة المناسبة ام لا هو مقابل سواء كانت الخ من وجه اي عموما من وجه وهو

الافراد كل منهما عن الاخر في فرد اخص مطلقا اي خصوصا مطلقا
فاعتبر في الترتيب الائتلاف دون عكسه فجعلهما مترادفين فيما اقله اعتبر في الترتيب
التاليف وعكسه والمجرد اما قيل يسكت عن المولف فلم يعلم حكمه ورتبين
مفردات المولف من المجرد فترجع اليه وله لكن لوقاد والنقط الدال
انما كلي اذا كان اولي وفيه تامل بالنظر الي معناه اشار به الي ما قاله
السيد من ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعاني وهو الالفاظ
ووصف الالفاظ بهما يمنع من تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد
والتركيب بالذات صفة للالفاظ وانما توصف المعاني بهما بتبعية
المدلول باسم الدال فبذلك صح جعل اللفظ مقسما للكليات مفهوم
ضمير عايد الي المجرد او الي الكلي باعتبار اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم
مفهوم وايضا التصور اذا اضيف الي المعاني والمفهوم ما تكون المراد
حصوله نفسه كتصور العلم والجهل ولذلك ترتب عليه اثره وهو
الادراك واذا اضيف الي المحسوسات فيكون المراد حصول صورته
لا نفسه كتصور النار ولذلك لم يترتب عليها اثرها كالاحراق
من حيث انه متصور اشار الي انه ليس المانع من الشركة ذات تصور المفهوم
وانما المانع هو المفهوم من حيث تصوره والتصور التعقل وزاد لفظ
نفس لما سياتي وذلك التصور للاخراج ما في نفس الامر بحيث الي
افاد ان هذا مانع الكلي وانه المراد من الشركة فان مفهومه وهو
الحيوانية والناطقية اذا صوره العقل وحده يتصف به افراد غير
منحصرة كزيد وعمرو وبكر فالمفهوم هو معنى اللفظ لا مفهوم معناه
فافهم وشمل كلام المصنف ما لا مفهوم له بنفسه كالكليات الوضعية مثل
اللاشئ واللاوجود واللا امكان فعدم اشتراكها بين كثيرين لانفس
تصور مفهومها لعدم صدقها على شئ اصلا فضلا عن اشتراكها وانما
هو لشمول نقايضها لجميع الاشياء فتامل وبناهتة اي حيرته
بالعد كالكوكب لان السيارة سبعة وكالمرئة او برج او صورة
فنحوها

فنحوها معدودة اولم توجد فيه اي لم يوجد شئ من افراده في الخارج
فقوله في الخارج من الاظهار في محل الاضمار كالجمع بين الضدين اي
كالضدين لامتناع اجتماعهما او لعدم عطف على لامتناعها ممكنة
اي غير واجبة الوجود ولا العدم زيبق بكسر الزاي ثم هزة ساكنة ثم
موحدة ثم قاف ام وجد عطف على وجد ان الدليل الاول وعن هذا
احتزر بتصور النفس تصوره فيما مر اي ان تصور مفهومه مجرد عما ذكر يجعله
من الكلي ومع ملاحظته يجعله من الجزئي والا اي لو امتنع صدقه
على كثيرين بل كان ممتنعا في فرد لم يحتج الي دليل لوحد انتفئها
ام لكن عطف على امتنع اي وجود افراده في الخارج ممكنة لكنه لم يوجد
بعضها الافراد فقط ومن الكلي ما امتنع وجوده كشريك الباري جل وعلا
بجملة اقسامه ستة كما علم ثم الكلي اي باعتبار معناه كما اشار اليه
وهو ينقسم الي سبعة اقسام الضابط انه اما ان يتحد معناه اولا والاول
سيذكره والثاني ان وضع لفظه لكل من معانيه فمشترك كالعين للباصرة
والذهب وغيرهما وان وضع لمعنى ثم اشتهر في غيره فان هجر الاول
فمنقول اما شرعيا كالصلاة والصوم في المعاني المخصوصة واما
عرفيا خاصا كالفاعل والمفعول واما عرفيا عاما كالدابة وان لم
يهجر الاول فان استعمل فيه فحقيقة او في الثاني فمجاز فمتواطي
اي متوافق لتوافق معناه في افراده كالانسان لزيد وعمرو
بالشدة ويقال لها الاولوية والتقدم ويقال لها الاولوية
فمشكك لان الناطق فيه شك في تساوي افراده وعدمه
وبقي ما تعدد لفظه دون معناه وهو المترادف وهو الذي
يمنع آخر ويقال هو الذي يحصل من تجدده تعدد صورة غير التي
قبلها والكلي بخلافه مثاله اذا راينا زيدا بانتصاف حصل منه
صورة في الذهن فاذا راينا عمرا وكذلك حصل صورة اخرى وهكذا
بخلاف ما اذا لاحظنا الحيوانية والناطقية في زيد عند رويته

الألوكة
www.alukah.net

ثم لا يخفى ما ذكر عند رؤية ثم ولم يحصل لنا صورة اخرى غير الاولى
فالاول جزئي والثاني كلي فتأمل كزيد عما فلو لم يكن كلما فهو من
الكلي لانه مصدر وان مفهومه وهو حصول صورته مع شخصه
في الذهن لانه الموضوع له بما يعرضه اي لزيد باعتبار لفظه
فتوحده الاولي قيده لانه واحد ولانه المقصود بالذات
بخلاف الجزئي فانه يقصد لايضاح مثال او نحو ذلك واشار بقوله
لانه عادة الحدود الخ الى بيان ذلك القصد وايضا ان الكلي جزء
من الجزئي فان مفهوم انسان جزء من مفهوم زيد والجزء مغاير للكل
ولذلك كان وجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكل جزء لكل واحد
من افراده وكلية الشيء بالنسبة الى جزئياته فيكون الجزء كلا وكلية
والشيء يسمى بما ينسب اليه فتأمل والكل اما ذاتي الخ قدم الذاتي
لتوقف العرضي عليه ولانه جزء الحقيقة وحقيقة الشيء ذاته ولان
مفهوم الذاتي وجودي ومفهوم العرضي عدمي وتسكت عن تقسيم
الجزئي مع انه قسم من المفرد لعدم وجود التقسيم فيه لانه ان نسب الى كلي
كان عرضيا له او الى جزئي اخر كان مباينا له او مساويا له فلا يكون
داخلا ولا خارجا فتأمل كالانسان والفرس فانهما بيان للجزء
المذكور وهما من الجزء الاضافي والنوعي واختار ذلك على التمثيل
بالجزئي الحقيقي كزيد للاشارة الى ان الكلي اذا كان داخلا تحت
كلي اعم منه يقال له جزئي له فان الانسان اخص من الحيوان
فتأمل واما عرضي سمي بذلك لانه عارض للذات بخلاف الفصل
قال بناقضه لكان صوابا فان الخلافين قد يجتمعان وهو لا يتصور
هنا والضدين قد يرتفعان وهو لا يصح وهنا كذلك والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان اي لا يدخل الخ تفسير هذا ارعاة لكلام
المصنف وكان وجه التعبير في الاول ان يقال ما كان جزءا من حقيقة
افراده وفي الثاني ما ليس جزءا منها وعلى ما ذكروه فاضافة الحقيقة

الى الجزئيات

الى الجزئيات من اضافة الكل الى اجزايه فتامل وعلى هذا اي تفسير
الذاتي والعرضي المذكور فالماهية اي التي هي الذات عرضية وبعضهم
جعلها قسما ثالثا لا ذاتية ولا عرضية وهو مردود باتفاقهم على خلافه
وقد تطلق الذات ايضا ويستفاد من ذلك ان للذات تفسيرين احدهما ما كان
داخلا والثاني ما ليس بخارج وليس للعرضي الا تفسير واحد وهو الخارج
فقط واعترض اي على كونها ذاتية من حيث التغيير بان هذه التسمية
اصطلاحية اي عند المنطقيين ولا مشاحة في الاصطلاح وبان الذاتي
هو جزء اخر ومحصله انه من نسبة الشيء الى افراده المشتركة التي هي المأخوذة
المذكور وبالجملة يتعين ان الماهية من الذاتي لما يلزم اخراج النوع
من الكليات مع انه منها كما سيذكره المص ثم اخذ اي شرع في احكام الكليات
الخمس وهي المبحث الثاني من هذا المؤلف في بيان الكليات اي بيان هو
حقيقتها بذكر رسومها وتقديم الذاتي منها لمثل ما تقدم وانما كانت المذكورات
رسوما لانها ليست باجزاء للحقيقة وسيأتي ما فيه وكانت خمسا لان الشيء
اما خارج عن الحقيقة او في الاول العرض وهو اما مختص بحقيقة او لا
الاول الخاصة والثاني العرض العام وعن الخارج اما تمام للحقيقة او
جزء منها الاول النوع والثاني اما مميز للشيء عن غيره او لا الاول الفصل
والثاني الجنس والذاتي بمعنى ما ليس خارجا عن الحقيقة فيشمل
النوع كما تقدم مقول اي لفظ يصلح باعتبار معناه ان يقع في الجواب
عن السؤال بما والحاصل ان المسؤول عنه اما ان يكون ما يميز الشيء عن غيره
او ما يعين حقيقته اولا ولا فالاول الفصل والخاصة والسؤال عنهما
بأي شيء هو اذ المعنى بأي صفة يتميز عن غيره والثاني الجنس والنوع
اذ السؤال عما هيتهما والثالث العرض العام وليس فيه واحد مما ذكر
فلم يقع في جواب شيء مما ذكر المحضة اي الخالية اذا سيل عن الانسان
والفرس اي عنهما معا ولو مع غيرهما كالحمار جوابا عنهما اي عن السؤال
عنهما ولو قال اي السؤال المفهوم من سيل لكان انسب واذا سيل

الألوكة
www.alukah.net

عن كل منهما اي عن احدهما منفردا عن الاخر ولو عبر بهذه العبارة لكان
واضحا وضمير عنهم وماهيته ووتمامه راجع لكل وميز به عايد للحيوان
بتمامه اي بتمام ماهيته ويحتمل رجوع ضمير لهم لماهية باعتبار ما يقع له وفي
نسخة بتمامها فلا حاجة اليها ويل وتمامها في الاول اي تمام ماهية
الانسان والمسؤول عنه بما هو المسؤول بما عن اربعة اشياء في واحد
كلي اي في لفظ كلي باعتبار معناه كما مر وفي واحد جزئي اي في لفظ
جزئي باعتبار معناه وذكره استطرادي لتمام التقسيم اذ الكلام هنا
في الكليات نحو ما زيد اعترض بان الجزء الحقيقي لا تكون متقولا ولا
محمولا على جزئي اصلا لان المحمولات انما هي المفهومات الكلية واجيب
بان الحمل في الجزئي انما هو بحسب الظاهر وانما الحمل في الحقيقة واقع
في كلي اذ قولنا هذا زيد انما هو باعتبار محمد وفي كلي والاصل هذا
مسمى زيدا وصاحب اسم زيد لكنه اختصر في هذا الجزئي واجاب بعضهم
بان الجزئي له وجود ان احدهما في الخارج بشخصه وذلك لا يصح فيه ما ذكر
وثانيهما في العقل بناء على ما ذهب اليه المتاخرون المبني عليه تقسيم المفرد
في كلام المتم السابق من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة وللاجزئيات
بالالة وهذا المعنى يصح ان يقع مقولا ومحمولا فتامل وكثيرا اي وفي كثير
متماثل من حيث الحقيقة وفيه ما في الذي قبله وكثير مختلف اي الحقيقة
اي عن حقايق مختلفة منحصر في ثلاثة اجوبة فيه نظر لانه ان اراد
ما ذكر من الامثلة فله جوابان لا تفاق الثلاثة الاولى في جواب واحد
وان اراد بحسب الواقع فهي اربعة نحو ما الفرس وما يعقور اسم لحمار معين
وما زيد وعمرو وما الفرس والشاة فتامل لاشتراك الثاني والثالث
وانما السؤال عن الجزئي الحقيقي منفرد في الثاني ومتعدد في الثالث
فهو جواب واحد اي في اتحاد الجواب بحسب حقيقتهما المسؤول عنها فتامل
ويرسم الجنس اي يعرف ويميز عن غيره بالفاظ باعتبار معانيها مشتملة على الجنس
والفصل دخل فيه سائر الكليات اي شمل جميعها ولم يدخل فيه الجزئي

كما يأتي

كما يأتي وعلم من ذلك الدخول ان الكلي جنس وقد اخذه في تعريف الجنس
فيلزم ان يكون للجنس جنس ومن المقرر ان الجنس المطلق اعم من جنس
الجنس مع ان الامر هنا بالعكس وقد يجاب بان الكلي اي الصوتة على بعض
الكليات واخص من حيث كونه جنس الجنس فلا منافاة فتامل
على كثيرين يجب تناوله لما عقلا الموجود حرج به اي بقوله مختلفين
بالحقايق واما الجزئي فلم يدخل في الكلي اي ولا يقال انه خرج به
لانا نختار ان الجنس الادخال وفيه اشارة الى ان لفظ مقول مشترك
لانه بمعنى الكلي ونحو بيان لمعنى الكلي في الواقع وكذلك قالوا ان ذلك
بيان لامر موصوفي تكثر في الواقع وضعا محتاجا اليه الميز لاجل وصفه بمختلفين
بمختلفين المتعين ذكره للاخراج فيه فتامل عالم ويقال له جنس
الاجناس وهذا واحد من الاربعة على القول بجنسية لشموله لكل جسم
موجود من الطول والعرض والعمق المتالفة من الاسطحة المتالفة من الخطوط
المتالفة من النقطة اذ السطح ما له طول وعرض فقط والخط ما له طول
فقط وليس للنقطة شيء من الثلاثة وكلها جواهر وجودية عند المتكلمين
وقال الحكما انها اعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية
السطح والسطح نهاية الجسم وعلى القول الاخر ان الجوهر ليس جنسا ويعبر عنه
بالقدر المطلق وبالجوهر الفرد الذي لا ينقسم طولا ولا عرضا ولا عمقا
لا حسا ولا وهما ولا عقلا الذي هو الواجب الوجود ومحل بسط ذلك
كتب الحكمة ومتوسط وهو الثاني من الاربعة وهو حيوان مطلق
الجسم والجسم النامي واليه اشار الشارح بالكاف وسافل وهو الثالث من
الاربعة المذكورة في كلامه والرابع في كلامهم لوقصهم الرابع الاتي في كلامه
لما يأتي فيه وسافل وهو الجسم النامي المتحرك المعبر عن مثاله بالحيوان
وسيأتي لذلك مزيد بيان في النوع ومفرد اي منفرد بد ليل تقسيمه بقوله
ليس فوقه جنس ولا تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال هذه صفته
بترتيب ما قالوه ومفادها وجود مثال له وقد مثل له بعضهم بالعقل

بناء على انه الجوهر جنس له وان بقية العقول اشخاص له بحيث تكون هو
الناهي في ذكر الاحتياس بان يقدم السافل ثم المتوسط ثم العالي لان المعتبر
في الساعد لانما اذا افرضنا شيأ وفرضنا له جنسا فهو لا يكون الا فوقه واذا
فرضنا للاخر جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا فتامل بحسب الشركة هو
والخصوصية اي ان يكون السؤال واقعا بلفظ افراد يشتمل مفهوما على شيء مشترك
بينهما وعلى فرد مخصوص من نوع يشتمل مفهومه على حقيقة شيء للشركة عبر
فيه واشار بقوله معا الى ان المسؤول عنه مشتمل على الجواب الواحد لوقوع السؤال
عنهما معا او وقع الجواب عنهما معا والمراد بالمعية مطلق الاجتماع عن كل منهما
اي عن احدهما كما تقدم لانه تمام ماهيتيه المحققة به فيه اشارة الى تقوم
اعتبار التشخصات بالوجود مستدرك خرج به اي بقوله دون الحقيقة
لان معناه المتعين فيها خرج به اي بما هو مع ان الثالث وهو العرض العام
لكن الانسب ان يقال عليه لاعتبي لاخراج الخارج كما مر في كلام والنوع
اي من حيث هو اضافي اي وهو الجسم النامي والحيوان. وحقيقي وهو
الانسان ويقال لنوع الانواع فبينهما عموم من وجه اذ حاصله ان الجوهر
على القول بجنسيته كما مر جنس فقط والجسم نوع بالنسبة له وجنس بالنسبة للجسم
النامي وهو نوع بالنسبة للجسم وجنس بالنسبة للحيوان وهو نوع بالنسبة للجسم
النامي وجنس بالنسبة للانسان والانسان نوع فقط فقد انفرد الجوهر
بالجنسية والانسان بالنوعية وتفرد الحقيقي الاخير محتاج السيع ما فيه
من التكلف والاختلاف وكذلك قال بعضهم ان التمثيل بالماهية البسيطة
غلط وسهو لانها ليست مندرجة تحت جنس فليست النوع الاضافي الذي الكلام
فيه فتامل واما غير معقول اذ هو بوطئة لما بعده في ذاته كما هو كما قيل
مستدرك لان التقسيم للذات كما مر واما بوصفه الذاتي فهو قيد لابد منه في
خصوص كونه فصلا كما ان في عرضه الاتي قيد لخصوص كونه خاصة وان اطلق
السؤال بعدم ذكرها جاز التمييز بايهما كان لان المراد مطلق التمييز اي جوزه
هو تغيير لذاته لبيان تزادفهما ولو في الجملة ساقط من غالب النسخ

وسيعلم

وسيعلم المراد من ذكر الشق الفصل البعيد الفصل بعيد الحاصل وسمي بذلك
لانه يحصل اما متاخرا عن بعض وتبع في المتن في اقتصاره على وهو الراجح
المعتمد بناء على ان كل ماهية لا فصل لها جنس خرج بهذا عكسه وهو ان كل ماهية
لها جنس فلها فصل تعاقبا وذهب المتاخرون الى زيادة او في الوجود
لان الماهية اذا تساوت اجزاؤها لم يميزها الا وجودها في الخارج
من امرين او اكثر متساويين ويسمى كل منهما فصلا على هذا القول وعدم
اي عدم جواز ذلك التركيب فمن جوز ذكرا اي الماهية من ذلك المذكور
من الامرين المتساويين احتاج الى ان يريد في الوجود فيقول وهو الذي يميز
الشيء عما سواه في الجنس او في الوجود واشار المقدود الى بطلان مذهب
المتاخرين بان الجزءين المتساويين اما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر او يحتاج
الاول محال لضرورة لعدم قيام الماهية بدون بعض اجزائها والثاني اما ان يحتاج
كل جزء منهما الى الاخر او يحتاج احدهما الى الاخر فقط والاول محال للزوم
الدور والثاني باطل لانه ترجيح بلا مرجح واجاب المتاخرون بانا لا نحتاج
قد تختلف جهته فلا يلزم ما ذكرتم وبان ما ذكرتم انما يأتي في الماهيات الخارجية
بخلاف الذهنية التي هي المعتبرة في هذا الفن فلا محذور فتامل خرج به
اي المذكور بقوله اي شيء هو في ذاته والفصل اي من حيث هو قسمان
من حيث القرب والبعد وقسمان ايضا من حيث انه مقوم ومقسم لانه يقوم
حقيقة ما هو منه ويحصل اقسامه كما لناطق للانسان والفرس قريب
سمي بذلك لكونه يميز الجنس القريب كما ذكره وعكسه بعكسه وكل منهما يصح
ان يقع جوابا عن الانسان اي شيء هو في ذاته ومنه ما له الابعاد الثلاثة
فانه يميز الانسان عما شاركه في الجوهرية وقد يخص السؤال بامر خاص نحو زيد
او الانسان اي الحيوان فيجاب بالفصل الذي يميزه عما شاركه في الجنس الذي
اضيف الى اي فتامل فان قلت يلزم اي من الجواب بالفصل البعيد
ان يكون الجنس فصلا اي ان يقع الجنس مميزا لانه يميز هذا الجنس
اي الذي هو في الجملة لا بعده اي في وقوع الجنس مميزا بالاعتبار الذي

الألوكة
www.alukah.net

ذكره ثم ثني بالعرضي اي اتى به ثانيا بعد الذاتي المبدوء به كامر يمتنع
انفكاكه اصلا في الذهن كالمزوجية للاربعة واصلا في الخارج كالسواد للحبشي
لان ماهية الانسان لا تلزم السواد والا لزم سواد كل انسان بالقوة
وهي كون الشيء من شانه ان يكون وليس بكاين والفعل وهو كون الشيء كذلك
وهو كاين وهو العرض اللازم سواء بالملزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط كزوجية الاثنين وفردية
الثلاثة او بالملزوم البين بالمعنى الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل
به على تصور الطرفين من اللازم والملزوم كانقسام الاربعة متساويين
فانه يتوقف لزوم الانقسام على تصور الاربعة وتصور الانقسام او لا يمتنع
انفكاكه بان يمكن مفارقته وان لزم كالغراب الدايم المفارق سوادها
كحمرة الخجل وصفرة الوجل او يطيء كالشيب والهرم او بمفارقة اصلا كامر
في الغراب الدايم وكل منهما اي من العرضي يقتضي ان العرضي اربعة اقسام فتكون
الكليات سبعة وهو مخالف لما مر انها خمسة فكان وجه التعبير ان يقول
والعرضي ما يختص بحقيقة واحدة سواء لزم اولا او بالكثير من حقيقة سواء
لزم اولا فتامل وقدم اللازم لان مفهومه وجودي ولقوته فشرطوا
ان تكون الخاصة لازمة وفيه بحث لانه اذا كان لا يسمى خاصة الا اللازمة
فاذا تكون الخاصة المفارقة نعم اذا اراد بانه لا يبقى التعريف الا بالخاصة
اللازمة فظاهر فتامل فراجعه وتسم اي الخاصة كلية دخل فيها الا
منه يستفاد جواز تانيث الكلي في الجميع من الافراد بيان لما خرج به
اي المذكور من الحقيقة الواحدة والقول العرضي والخاصة قد تكون
للجنس وهو اراد على التقييد بالماهية فيما مر وقد تكون للنوع هو تكرار
لان النوع هو الماهية وقد تقدمت ولعله لذكر ما بعده وكل خاصة نوع
خاصة لجنسه اي لافراده المدرجة تحته ولا ينعكس بالعكس اللغوي اي
وخاصة الجنس لا تكون خاصة للنوع وهو العرض العام سمي بذلك
لعمومه للحقايق خرج به اي المذكور من الحقايق المختلفة والقول العرضي

قوله لانا

قوله لانا لا نقال هذا التعبير مجاراة لكلام المص والا فقد يتعبر عن هذه
بمقول وتعل جملة عدود المص من مقول الى يقال للاشارة الى ان معنى كونه
مقولا هنا حمله على افراده لا عليه على كثيرين فيما مر انه يقال في جواب اصلا
ويدل عليه ان ليس المراد بالعرض هنا ما قابل الجوهر كما زعمه بعضهم لان
ذلك لا يصح حمله على الجوهر اذ لا يقال الانسان ضحك او سواد بل المراد به
ما مفهومه الذات والصفة معا قيل وانما اخر فيه اشارة الى ضعف
مسلكه المص من جعلها رسوميا مساويا فتكون من التعريف بالمساوي
اطلق اي اطلق لفظ الرسم على العدم تحقق ماهيتها فهو اسلم
من اطلاق الحد ودونه باتي قال العلامة الرازي وانتقله سيد
المحققين بمعزل عن التحقيق اي بعيد عن الوجه الحق او عن الامر
المحقق او عن الامر المحكم المتقن امور اعتبارية اي منسوبة
الاعتبار واضعها وحيث اعتبرها كذلك فليس ولاها غيرها
فتكون حدودا وفي نسخة فتكون هي حدود الانا لا نفتي بكون
الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين الخ وهكذا البقية قال
بعضهم هذا مسلم وليس ببعيد عن فهم المص الحاذق الكمالات العقلية
والفعلية المقتضى للمعاني الذهنية والخارجية وانما عرفها
بالرسوم لان المقولية اما مأخوذة من تعريفها امور عارضة للكليات
لان الجنس هو الكلي الذاتي للمختلفين في الحقيقة سواء قيل عليها
اولم يقل والمقولية مما يعرض له ورد والفاضل عماد الدين بانه
من قبيل تشابه العارض بالمعروض فان المقولية عارضة للجنس
الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه
وهو المفهوم الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه لان المنطبع
اذا تصور معنى الامر الطبيعي وانه مشترك اطلق في ذلك الامر
الطبيعي انه مقول الخ واطلق بمعناه انه مفهوم ووصف كل
منهما بالكلي فالامر الطبيعي معروض للمقولية والكلية والمفهوم

www.alukah.net

مفروض للكلية فقط ومجموعهما يسمى كليا عقليا فيوقف تحققه على
العقل كالجنس الطبيعي الذي هو الحيوان فانه مثلا يسمى جنسا طبيعيا
ومفهومه يسمى جنسا منطقيا ومجموعهما يسمى جنسا عقليا وهكذا
والجنس الطبيعي يوجد في الخارج في افراده لا استقلالا واما الجنس
المنطقي والعقلي فلا على ان الكل اي لو سلمنا عدم العلم بما هيات
المانع من كونها حدودا لا يوجب العلم بانها غيرها المقتضي كونها رسوما
لان الامرين قد طرقهما الاحتمال فكان المناسب ان يذكرها بلفظ
التعريف المحتمل لكل منهما فتامل **احكام القول الشارح** وهو المبحث
الثالث من هذا المولف واشار بقوله واعلم الخ الى وجه تقديم الكليات
على ما بعدها وتعقيبها بالقول الشارح وهذا اللفظ يوتى به في بعض
المباحث لتنبيه السامع اي سامع كان واعتنائه بذلك المبحث هو
والاهتمام به على غيره وهو الحجة التي هي القياس سمي به اي
بالشارح لشرحه الماهية ويسمى قولا لانه المركب وهو هنا كذلك والقول
يطلق على الملفوظ والمعقول وهو المركب لغرض التعريف بالمفرد على الراجح
وهو جنس يشمل جميع المركبات كالقضايا والاقيسة والدال على الماهيات
فصل احتراز عن الرسوم ويقال له التعريف سمي المعرف بكسر الراء
ومعرف الشيء ما اي قول يلزم من العلم به العلم بذاته من معرفة اي المعرف
معرفة اي الشيء ويجب فيه كونه مساويا للشيء ومغايرا له واجزاءه
لانه مانع من غير جامع لافراده فلا يجوز بالاخص لانه غير جامع
لافراده كتعريف الانسان بانه كاتب متعلم للصنايع وسيأتي تمام القول
ولا بالاعم لانه غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان واختار السيد
جواز التعريف بالاخص والاعم تبعا للمتقدمين وهو الراجح لاشتمال
كل على تمييز الشيء بوجه ما عن بعض ما عداه ولا بالمساوي معرفة
او جهالة لانه لسبق احدهما اقدم من الاخر فلا يعرف الحكم بعدم
السكون او عكسه لان من عرف احدهما عرف الاخر وما جهل

احدهما جهل الاخر ولا بالاخفى بالاولى من المساوي ولعدم فائدة
كتعريف النار بانها جسم يشتعل كالنفس ولا بتعريف الشيء بنفسه كتعريف
الانسان بانه حيوان بشر ودليل الحصر الاتية نظما كما سيأتي
الذاتيان بنفسها او بمعناها كما سيذكره او ببعضها اي الذاتيان
من غير انضمام عرضي اليها اخذا مما بعده او بعرضي لكل شامل الجنس
البعيد مع الخاصة او العرض العام او الخاصة فقط او العرض العام
فقط او هما معا وبقي خامس فيه بحث لانه ان لم يكن داخلا في
القول الشارح فلا يعد خامسا بل ولا يعد اصلا لتعدم كون ما
الكلام فيه وان كان داخلا فهو من افراد ما ذكره بقوله او بغير
ذلك فهو من الرسم الناقص وبه قال بعضهم وبقي سادس وهو
التعريف بالمباين ولم يذكره الشارح لانه مفروض من اصله وبقي سابع
وثامن وهما التعريف بالعلامة كتعريف الاسم بمن والى وبالمثال
كتعريف الفعل بجوز وربما وسيجيء قال بعضهم وهما من التعريف
بالرسم ايضا حقيقته الغائية لو قال حقيقة وذاته
لكان اولى كالحيوان الناطق اذا اريد ادراك ذلك لان الحد بين
العلم والعلم هو الادراك فتامل وكالجنس القريب حد اي ذكر
حد بدله وهو مانع من دخول غير اي غير افراد المحدود
في افراده ومانع ايضا من خروج بعض افراده عنه بدل اي
بذكر الجنس والفصل ويعتبر في الحد التام الخ لو اسقط
لفظ التام لكان اولى اخذا مما ذكر مع ان الرسم يعتبر فيه ذلك
ايضا فتامل قيل لا يمكن تعريف الحد فيه اشارة الى ضعفه
يمتنع لزومه اي التسلسل لان حد الحد نفس الحد
اي لا اخص منه كما ذهب اليه القايل المذكور فيما يظهر ما هو جنس
الجنس كما ان وجود الوجود هو نفس الوجود لان
الوجود هو كون الشيء في الخارج ووجود الوجود كذلك وفيه

www.alukah.net

بحث بعضهم ان احد الحدين اي لان احد الحد محدود بالمعرف
من افراد مطلق الحد واما فائدة ليبان نوع المحدود على تجرد
الفقد كذا وجد التحو كذا وفي هذا التعبير نظر ما فاته بان عين
فتامله ولذلك قال بعضهم الاولى ان يجاب بان التسلسل غير لازم
لان معرف المعرف من حيث انه معرف لا يحتاج الى معرف اخر لبداهة
اجزايه او كونها معلومة اولان التسلسل في الامور الاعتبارية غير
محال لانقطاعه بانقطاع اعتبار المعتبر فلما من كونه مانعا
من دخول غير المحدود فلعدم اي فلفقدانه عن ذكر بعض
الذاتيات فيه وهو الحيوان وخواصه اللازمة اي وخاصة
من تلك الخواص كالضاحك او الكاتب او المتعجب او نحوها وغلبت
على الجنس لانها اشرف منه لحصول التميز بها دونه وقيد بامر
يختص بالشيء وهو كالفصل القريب وان لم يختص كلاهما
مراده من هذه العبارة ان يكون بعضها مختصا وبعض غير مختص
ولا يضر كون بعضها عنيا عن بعض فتامل فلما من انه من التعريف
التعريف بالاثر فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام اي فقدم الجنس
القريب منه وما عدا الجزء الاخير شاركه غيره فيه لوجود الشيء
في جميع الحيوان وعلى القدمين في الطير وعرض الاظفار في نحو البقر
ويدو البشرة اي خلوها عن الشعر مثلا في الحية واستقامة القامة
في الاشجار وبقيت اشياء لا يخفى ان هذه كلها داخلة فيما
مر بقوله او بغير ذلك وقد حكم عليها هناك بانها رسوم ناقصة
فراجعه واعلم ان ما ذكره بعض افراد الحد والرسم اذ جملتها
ستة عشر من اصل ستة وثلاثين بعد اسقاط المكرر اما الجنس
اما قريب او بعيد والفصل كذلك والعرض اما خاص او عام فهي ستة
وضربها في مثلها يحصل ما مر وبهذا يقطع النظر عن تعدد الاجناس
والانواع والفصول فتامل والفصل وحده اي عند

من جوز

من جوز التعريف بالمفرد والاكثرون على ان كلا منهما حد ناقص
اما كونها حدا فظاهر لانه المعرف الذي يتوصل الى معرفة ما
غير المحدود وفيه ذكر العوارض معه كالعدم لكونها لا تنيب الا
اجزاء او الاقلون انها رسم لخلوها عن الجنس القريب وهو واضح
في غير التعريف بالفصل وحده والاكثرون على ان كلا منهما رسم وانظر
ما يقوله الاقلون فانه يبعد ان يجعلوه حدا او رسما تاما فراجعه
واعترض بان التعريف بالرسم ممتنع لعلمه في العرضيات المحضة
فراجعه انما يعرف هو بكسر الراء المشددة لتوقف معرفة
كل منهما على الاخر اي لتوقف كونه يعرف به على كونه خاصا به وتوقف
كونه خاصا به على معرفة ليعلم انه يناسبه اولا بمنع الحصر المذكور
بقوله انما يعرف الشيء اي ملازما بينة او ظاهرة كما مر في
اللازم البين بالمعنى الاخص وفي هذا اشارة الى عدم صحة
التعريف بالعرض العام والمفارق ولذلك سكت الشارحان عنهما تنبيه
على ما تقرر انا الحد التام والرسم التام لا يتعدد ان لانه اعتبر
في الاول الجنس والفصل القريبان وفي الثاني الجنس القريب
والخاصة اللازمة وان غيرهما يتعدد كما مر مبتدا بمتعدد منها
اي الحجة لانها كالجزء منها ولتوقفها عليها **احكام القضايا** وهو
المبحث الرابع من هذا المولف جمع قضية هو توطية لما
بعد والمراد بالجمع ما فوق الواحد ويعرفها بالخبر وهو
ما يحتمل الصدق والكذب لذاته فهو مراد لها كما ذكره
خرج به المذكور من صحة نسبة الصدق والكذب اليه في حد
ذاته فانه بقطع النظر عن قايله او عن قرينة خارجية يوجب
صدقه او كذبه فدخل خبر الله تعالى وغيره وخرج التعجب
المشكوك فيها وتعريف الجزء بالنسبة في الخارج تطابقه اولا
اولى من تعريفه بالصدق والكذب لانهما امران عقليان والمراد

بالقول هنا المركب اي تركيبا اسناديا لان غيره من المفرد هنا كامر
فاطلاق المركب عليه مسامحة وقيد بقولنا مفيدا ليخرج القول المفرد
وغيره تركيبا لغطيا اشارة الى ان القول المركب يطلق على اللفظ
والمعقول اما على الحقيقة فيما هو من المشترك او على المجاز في الاول
وهو الاقرب في هذا الفن وتسمى ايضا القضية فتحيي هي اما حملية
وقدمها لانها كالجزء من الشرطية ومفهوما وجودي وتقسيم القضية الى حملية
وشرطية حصر عقلي وتقسيم الشرطية الى متصلة ومنفصلة استقرائي هو
معزين بالنقل نحو زيد قائم او بالقوة نحو زيد ابوه قائم والحكم
الناطق بنقل بتقرر قد مبه لانها قوة المفرد نحو الموضوع وهذا ذاك وذاك
ثابت لهذا او منفي عنه موجبة وليست اصلا للسالبة خلافا لمن زعمه
في جميع القضايا باعتبار طرفها الاخير ايحقيقة او حكما نحو عندي لم
كاباي وقدمت السبة اليدوين الاول لانه محط الفايدة وتمام
قدمتها على المنفصلة لان مفهوما وجودي ان كانت الشمس طالعة فه
فالنهار موجود فالجزء الاول علة للثاني وتسمى شرطية متصلة لزومية
وقد تكون اتفاقية نحو ان كان زيد ناطقا فالحمار ناهق وسياتي بيان
كانه الشمس طالعة الان قدم حرف السلب لتسميتها سالبة اذ لو اخره الى الثاني
لكانت موجبة لان السالبة ما حكم فيها بسبب اللزوم لا ملزوم السلب كما ياتي
لوجوه حرف الشرط فيها وهي من تسمية الشي باسم بعضه وتسمية المنفصلة
بالشرطية لمساواتها لها في التركيب والربط والاقتضاء فيها او بتبعية اي الثاني
العدد اما الاضواء كان زوجيا لا تلون زوجا وعكسه لتنافيهما
اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا فقد حكم فيها بعد التنافي لاجتماع الاسود
والكاتب وارتفاعهما واعلم ان صدق القضية هو عين الجزئيين وكذبها نقيضها
لهما لوجود الربط المشابه للربط الحاصل بحرف الشرط لانه وضع هو جعلة
تسمية موضوعا لجملة هو علة لتسمية محمولا والثالث النسبة الواقعة
بينهما وتسمى الرابطة وتسمية اللفظ الدال عليها بذلك من تسمية الدال باسم

المدلول وقد يدل الا يعتبد انه لا يجب ذكر الرابطة وهو كذلك في لغة
العرب لا في المتصلات فيجب فيها ذكر رابطة زمانية وكذا في لغة الفرس
لكن لا تقيد بالزمانية وفي لغة اليونان يجب ذكر الرابطة مطلقا ويجب
كونها زمانية والقضية قد تهمل باعتبار نظرها للزمان كلفظ هو
وهست است وهشت في لغة الفرس لانها بمعنى هو وقد يكون عندهم حركة نحو
زيد يريد بفتح الراء قايم هو فعلا ناسخا اي وجود يا لا نحو ليس ولام
رابطة زمانية وما في لغة الفرس زيد دبير بود اما ثابتة اي اذا
لم يذكر اللفظ الدال عليها عند فرجوز تركه فتلا بتة اي عند غير اليونان
كاهر المحكوم عليه والحكم فيه دايما على افراده كزيد وعمرو وبالثاني
المحكوم به والمراد به مفهومه لافراده لتعدده علة لتسمية مقدمها المميز لم
عن الحملية وكذا ما بعده كامر نظيره اي في الحملية والقضية حملية او
شرطية متصلة او منفصلة يجب ايقاع النسبة وانتزاعها يعتبد ان المراد
بالنسبة هنا الحكم لا مورده التي هي النسبة الحكمية اذ لا يجري كل قضية من بيتين
وتتميز ان في الشك موجبة لوجوب وقوع النسبة فيها ولو بين عدمين
كما في المعدولة الاتية واما سالبة لوجوب رفع النسبة فيها عما الموضوع
زيد ليس بكاتب وتسمى هذه سخرفة لانحراف حرف السلب فيها عن محله
تاخره عنه وهي الوجودية اي التي حكم فيها بوجود شي لوجود اخر هو
ماليت كذلك وهي ما حكم فيها بعدم لعدم او بعدم لوجود او عكسه كما
ياتي وجعل هكذا حكم ما بعده ايجعل جزاء مما ذكر عليه في الموجبة
لو اسقطه لكان اولي ثم المحصلة الا يتحصل من كلامه ثمانية اقسام وقد
مثل لجميعها اما محصلة بطرفيها وتسمى بسيطة كذلك اي معدولة الطرفين
او الموضوع او المحمول كل لا انسان لا كاتب اي كل غير انسان غير كاتب ولو قال
كل الانسان اللا كاتب لكان اظهر في المراد هنا وفيما ياتي ايضا اي كالموجبة
فحرف السلب الثاني وهو غير والاول وهو ليس وتسمية هذه حروفا
اصطلاح لاهل هذا الفن وهو اي ليس عند الاطلاق بالمحصلة لو عكس

الدولة
www.alukah.net

هذه العبارة بكان او ليس وهذا جواب عما ما لا بد وليها اصلا وخصت بذلك لان الاصل في طلاق اللفظ حمله على اصله الكامل يقتضي وجود الموضوع لان الحكم على الشيء يلزمه وجوده بخلاف السالبة لا تقتضي وجوده اي يصدق الحكم عليه في المثالين ويقال زيد كاتب زيد ليس بكاتب على تقدير ان يكون اي باعتبار افرادها لما مر حاضرا اي في الجملة فلا ينتقض الحرية في الكلية ولم يذكر للشخصية سورا لانها لا تحتاج اليه بل هو معتبر لها كما في محله وسمي مهملة لعدم السور فيها في قوة الجزئية لاحتمالها للبعض المحقق اعترض اي جاز اعتبارها رابعا زائدا على الشخصية والكلية والجزئية التي هي المهملة سمي الطبيعية لان الحكم فيه على طبيعة الموضوع الحيوان جنس والانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والماشي عرض عام في العلوم اي النتائج لعدم انتاجها الحكم من الاحكام واما الشرطية الزائدة التي انما تكون شخصية وكلية وجزئية ومهملة سالبة كانت او موجبة متصلة او منفصلة ولم يمثل للسوالب جمع الاوضاع اي الاوقات والاحوال كثبوت الحيوانية للانسان في كل زمن وفي كل حال من قيام وقعود ويقظة وغير ذلك وسلبه عنه كالحجر في جميع ذلك الممكنة بشيرا الى اخراج واجب الوجود او العدم وسور الموجبة الى سلبه عن الشخصية فظاهر انها لا سور لها على نظر ظاهر في الحملية وعن المهملة لانها لا سور لها منها للكلية او الجزئية فلا بناء في ما قيل ان سورها اذا واذا اولى ليس البتة السور هو البتة فقط وهو بالهمز معناه لا فرق ولا انفكاك ابدا وحرف ليس لافادة السلب والعلم ان الشرطية لا تتم سالبة الا ان تقدم حرف السلب على طرفيها والا فهو موجبة قد لا تكون لا يخفى ان حرف السلب وهو ليس من السور كما مر في الذي قبله وبالجملة اي على تقدير وعلى كل حال يعبرون الاولى قال يرسمون مكان الموضوع حرف مكان المحمول به ويعبرون باسمهما عنهما او يقال يعبرون عن الموضوع باسم وعن المحمول به ويرسمون عنهما لكان اسب او واضحا ما اذا لم يرسم ليس عبارة ولا عكسه فتامل دون كل انسان

حيوان

حيوان او ندل يرسم فيذكر واللفظ به ولو اسقط لفظ كل لكانوا بالانسان سورا لا بد لها للاختصار اي في اللفظ والرسم ويدفع الخ اي ان هذا الرسم واللفظ عام في كل قضية وعادة فعدلوا اليه عن التغيير بمادة مخصوصة دفعا للتوهم الاختصار في والخطب يسير اي والامر في ذلك سهل فلهذا اي فلسهولة الامر في اعتباره عن اهم اشارح الى الاعتداد به عند نفسه بتبعيته للمصنف في ذكر المواد بعينها وانه عطف على انها المحمول لا على قوله من كيفية اي صفة قائمة في الواقع بموضوعها وهي ثلاث لبيان فقط الوجوب والامتناع والامكان والعقلية غيره الموجبة تسمى مطلقة لان اطلاقها مقيد كما يأتي وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصرا اي باعتبار الواقع وتسمى باعتبار حصولها في العقل جهة وبما يحمي اللفظ الدال عليها فالجهة ثلاث اعتبارات وهي اي القضية بالنظر لظاهر كلامه ولو رجع للضرورة او المادة او الجهة لم يبعد اولا ولا اي لا ضرورية ولا دائمة وهي الممكنة والوقتية والمشروطة بحسب ذلك اي الضرورة والدوام وغيرها وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية سبعة منها مركبات وستة بسائط وزاد بعضهم قضيتين في البسائط للاحتياج اليها في المركبات وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والاولى كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف وقت الربيع والثانية كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما ولا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما والبسيطة ما كانت حقيقتها ايجابا فقط او سلبا فقط والمركبة متكملة عليهما الاول من الاقسام الاربعة الضرورية المطلقة اي الثبوت فيها المحمول للموضوع بالضرورة او سلبه عنه كذلك ما دامت ذات الموضوع من غير تقييد بوصف او وقت كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وهذه القضية مركبة من البسيط والمشروطة العامة اي التي حكم فيها بدوام ثبوت البتة او سلبها بشرط

الألوكة
www.alukah.net

وصف في الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا وهذه القضية
من البسايط ايضا والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة المذكورة
حالة الايجاب او حالة السلب مع تقييدها بالدوام او عدمه كقولنا في
الايجاب بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لادائما وهذه
من المركبات لان مفهوم لادائما قضية مطلقا عامة سالبة للزام سلب الوصف
عن الموضوع في الجملة وكقولنا في السلب بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن
الاصابع ما دام كاتبا دائما لادائما وهي مركبة ايضا لان لادائما مطلقة
عامة موجبة لما فيها من ثبوت الوصف في الجملة فالحكم في القضية المركبة بالايجاب
والسلب تابع للجزء الاول وهو القضية الاولى منها والجزء الثاني مخالف
للجزء الاول في الايجاب والسلب وموافق له في الكلية والجزئية والوقتية
هي الوقتية المطلقة المتقدمة مع تقييدها بالدوام او عدمه وهي من المركبات
ايضا كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس وقت لادائما ولاشيء من الانسان
بمتنفس في وقت لادائما وهي على وزان ما قبلها والمنتشرة وهي المنتشرة
المطلقة مع ما مر من التقييد بالدوام او عدمه كقولنا بالضرورة كل قمر
منخسف وقت الحيلولة لادائما ولاشيء من القمر بمنخسف وقت الربيع لادائما
وهي من المركبات ايضا الدائمة المطلقة وهي حاكم فيها بدوام النسبة ما دامت
ذات الموضوع وتم تقييد بوصف او وقت كقولنا كل انسان حيوان دائما
ولاشيء من الانسان بجماد دائما وهذه من البسايط والعرفية العامة
وهي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع من غير قيد وسمي
للعرف لكون النسبة فيها مأخوذة منه من ثبوتا دائما او عدمه كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع دائما ولاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما فالعرف يخصص
الدوام بوقت الكتابة بمجرد سماعها وهي من البسايط والعرفية
الخاصة وهي العرفية العامة المذكورة مع التقييد بالدوام او عدمه من
المركبات الممكنة العامة اي التي حكم فيها بامكان الجانب المخالف للنسبة

من غير

من غير تقييد ضرورة او دوام او عدمهما لان الامكان العام هو سلب الضرورة
عن احد الجانبين كقولنا كل نار حارة بالامكان العام لاشيء من الحار
ببارد بالامكان العام فمعنى الايجاب او سلب الحرارة عن النار ليس ضروريا
ومعنى السلب ان ايجاب البرودة للنار ليس ضروريا وهذه من البسايط
والممكنة الخاصة وهي هذه الممكنة العامة مع سلب الضرورة عن الجانب
الموافق للنسبة ايضا فمعنى سلب الضرورة عن كل من الجانبين بخصوصه
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين موجبة في الجزء الاول وسالبة في الجزء
الثاني والايجاب في الاول صريح والسلب ضمني وبالعكس في الثانية
المطلقة العامة اي التي ذكر الاطلاق فيها من غير قيد قدم ضرورة او دوام
وبثبوت النسبة فيها او سلبها في الجملة كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق
العام ولاشيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي من البسايط
والوجودية اللادائمة وهي المطلقة المذكورة مع قيد عدم الدوام
الوصفي كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما ولاشيء من الانسان بضاحك
بالفعل لادائما وهي مركبة من مطلقتين عامتين في كل طرف فصدر الاول
مطلقة عامة موجبة وعجزه مطلقة عامة سالبة وهي مفهوم لادائما وعدم
الطرف الثاني مطلقة عامة سالبة وعجزه مطلقة عامة موجبة لان عدم
دوام السلب ايجاب كعكسه والوجودية اللاضرورية وهي المطلقة
العامة مع قيد عدم الضرورة الذاتي ومثالها وحكمها كالتي قبلها بعد ادراج
الدوام بالضرورة فهي من المركبات مذكور في المطولات ومنه ما تلوناه
عليك ملخصا للاختصار وما يعقلها الاولو الابصار ولما فرغ اي المصنف
وكذا اللام مستقلة كانت او مشغولة اي القسم المذكور هنا في عرفنا
لتقدمه وهي التي يحكم الا تشمل ذلك القضية الكاذبة نحو ان كانت
الشمس طالعة والليل موجود لان الحكم للعلاقة او الطابق الواقع فصادقة
والا فكاذبة توجب ذلك اي الحكم المذكور والوجوب واللزوم بمعنى

www.alukah.net

كالعلية السالبة لكون الشيء علة كغيره او غير ذلك كما يأتي كقولنا اي
في الموجبة وكقولنا في السالبة ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما التضايف بان يكون احد احد المتضايفين لازما للآخر
كالابوة والبنوة المذكورين وفي التي يحكم فيها بشمول القضية الكاذبة
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار صاهل على تقدير عام كقولنا ان كان
الانسان في الموجبة ومسالبة في السالبة كقولنا للاسود الكاتب بالفعل امر
اتفاقي يحكم فيها بالتنافي وقد يحكم فيها بعدم التنافي كقولنا هذا الشيء اما ان
يكون اسود او كاتبا فانه لا منافاة بينهما صدقا وكذبا يحكم فيها بالتنافي
ينظر فيها بالصدق فقط في الموجبة بعدم امكان اجتماعهما وبعدم التنافي
صدقا فقط في السالبة كقولنا ليس ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا حجرا
فانهما يصدقان لاجتماعهما مع الحيوان ولا يكذبان اذ لا تنافي بينهما
يحكم بالتنافي بين الطرفين كذبا فقط موجبة كانت او سالبة
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا لان التنافي ينظر فيها ايضا
ولذلك قدمنا عليها اختها لانها اربعة عقلا صدق الجزئين معا في ثبوتهما
وكذبهما متنافي رفعهما وصدق الاول فقط وكذب الثاني وعكسه الاولان
كاذبان والاخران صادقان والثانية مانعة الجمع اي سميت بذلك
لما ذكره وقدمت لكون تنافيها في الصدق واعمالها فيها اربعة ايضا مثل
ما مر والامر وردها فقط هو الحمار بوكذا الثلاثة والكاذبة منها واحد
فقط كما ذكره وستعرف الاتفاقية عنادية والحاصل انه في الحقيقة
يوخذ الشيء مع نقيضه كالزوجية مع الفردية او مع عدم الزوجية
وفي مانعة الجمع يوخذ الشيء مع ما هو اخص من نقيضه ككونه الشيء حجرا
او شجرا فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا او بالعكس وفي مانعة
الخلو يوخذ مع النقيض ما هو اعم من نقيضه ككونه في البحر واذا لا يغرق
فان كونه في البحر اعم من كونه لا يغرق لجواز كونه في البحر ولا يغرق
ها هو بدل من تاء لو قال عما يمكن فيه الغرق لكان اولى مما ذكره لعدم دخول نحو

بحر

بحر من زبيق او صبرة من بر كذلك وغير ذلك الثلاث وفي مانعة
الجمع والخلو معا ومانعة الجمع ومانعة الخلو. العدد اما زوج او فرد
او مساو حقيقة العدد ما تالف من الآحاد فالواحد ليس بعدد وكونه
فيه الاوصاف الثلاثة بالاعتبار افراده المجتمعة من كسور من النصف
الى العشر كالاثنى عشر فانه اذا جمع نصفها وثلثها وربعها وسدسها
كانت خمسة عشر وهي زايدة عليه وكالثمانية فانه اذا جمع نصفها
وربعها وثمنها كانت سبعة وهي ناقصة عنه وكالستة فانه اذا جمع
نصفها وثلثها وسدسها كانت ستة وهي مساوية لها لانه اي هذا القول
او المثال حكم فيه الا اولان المثال قد حكم في هذا القول او المثال والتسمية المذكورة
اصطلاحية هذا الجمع اي الاوصاف الثلاثة وكذا لا يجتمع اثنان منها
الا في عدد واحد لا يجتمع الا بشرط اي ان هذا المثال في المنفصلة
الحقيقية واما مانعة الجمع فهي كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا
او حيوانا ومانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا
او لا حيوانا واورد عليه اي على المثال المذكور المبني على مركب الحقيقة
من جزئين ان طرفي الحقيقة لا يخلو ان طرفا الجزئين طرفين
كما هو المقسم فكان الاولى ان يقول ان طرفاها لا يجتمع ولا يرتفع وعلى
هذا فلا تنافي الا بارد وعلى ما ذكره فتنافي ما فيه لا يرتفعان تل
يرتفع احدهما المقابل للمثبت وهنا اي في ذات الاجزاء الثلاثة المذكورة
يرتفعان اي الطرفان كما هو صريح كلامه وانت خبير بان الاجزاء
الثلاثة المذكورة اطراف ثلاثة فتدبر ما فيه وان لم يكن اطرافا للقضية
وانما هي اجزاء تركب منها طرفاها فالمذكور منها اما كان طرفا ومقابله وان
تعدد طرف آخر فلا يتصور رفع الطرفين وانما المرتفع طرف فقط
مشتمل على جزئين ومقابله الجزء والمذكور فهو الطرف الاجزاء اذا تاملت
عن اظهر لك عدم الايراد وسقوط الجواب وقد اشار السيد الى ذلك
في بعض تقريره فتامل. والاصل الاخاصله ان الجزئين المنفصلين وهو

قضية منفصلة قد علل بها عن اصل جزء قضية حملية فصار مع المذكور قضية
حملية اما جوهر كالسماوي وعرض اي بالنظر لما له الذي ذكره والمراد
بين المذكور من الاجزاء وغيره كقولنا زيد او غير زيد او ناقص او غير ناقص
يتالف اي كل من المتصلات والمنفصلات او تتالف المتصلات
والمنفصلات واتمامها مع بيان اقسامها مذكور في المطولات وحاصله
ان طرفا الشرطية قضية واحدة بعد التركيب وكل منهما في الاصل قضية
كاملة واقساما بعد التركيب ستة حملتان متصلتان حملية مع متصلة
او مع منفصلة او متصلة مع منفصلة فتركيبها من قضيتين حمليتين
كقولنا في المتصلة كلما كان هذا الشي انسانا فهو حيوان وفي المنفصلة
واما ان يكون العدد زوجا او فردا او متصلتين كقولنا كلما كان هذا
الشي انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن الشي حيوانا لم يكن انسانا ولما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة والنهار موجود وامالا يكون ان كانت الشمس
طالعة لم يكن النهار موجودا ومن المنفصلتين كقولنا كلما كان دايما
اما ان يكون زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما او غير منقسم
واما ان يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان يكون العدد
لا زوجا ولا فردا ومن مختلفتين من حملية ومتصلة او حملية
ومنفصلة او منفصلة ومتصلة ولا يخفى امثلتها مما ذكر احكام
التناقض قدم على العكس لعمومه لان تناقضا تلازما في
العكس ولان العكس لبعض العصار يتوقف على التناقض جز
عرعكس واصله من الشخص وهو ازالة الشي من اصله كتعقص
الحمار والمراد به ما سيذكره وهو من عوارض القضايا التابعة
لا مفردين كزيد وعمرو السماء والارض وانما حصوا التناقض
بغير المفردات مع وجوده فيها نحو انسان واللانسان وانهم لا عرض
لهم فيما وليست من مقاصدهم واختلاف قضية ومفرد نحو زيد
وعمرو قايم بالايجاب والسلب اي مطلقا ثم ان كان القضيتان

ولا بد

ولا بد مع ذلك من اختلاف في الكم من الكلية والجزئية كما بين تصادق
الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم وان كانا
موجبتين فلا بد ايضا من الاختلاف في الجهة كالضرورة والدوام
والامكان لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان
وبالعكس والتحصيل لانه تثبت رفع لا رفع بثبوت وقد قال بعضهم ان
التناقض يكون في السلب والاحكام والعدول يكون في التصور وبغير
ذلك بالضرورة والامكان والدوام والاطلاق احدها صادقة والاخرى
كاذبة اي في الواقع ونفس الامر وعرض بالجهة المذكورة اي بمفهوم حاصل
عليه الحقاق الجهة وبقوله لذاته بعد افصل وما قبله اجناس والاخراج
بها من حيث اعتبارها مولا كالامر والاختلاف جنس اعلى وقضيتين جنس
دونه والايجاب والسلب جنس ثالث وهو دون الثاني ومفاد الجهة
جنس رابع المحصورتين اي الشخصيتين والمحصورتين اي المسورتين
ولو حكما ليشمل المهملة لما مر انها في قوة الجزئية وعطف هذا على ما قبله عام
اذ الشخصيتان في حكم الكليتين كما مر فهم لا يقع التناقض بين مهملتين
لانهما في حكم الجزئيتين وهما لا يقع فيهما تناقض وانما يقع بين مهملة
ومحصورة نحو الانسان كاتب لانه اعم من الانسان بكاتب الانسان ليس
بكاتب كل انسان كاتب لا يقال ان الكلية شاملة لجميع الافراد والجزئية
لبعضها وهما متغايران فلا تناقض لانا نقول ذلك البعض قد تناقض
فيه الحكم وزيادة البعض الزايد في الكلية لا يمنع فيه لجواز صدقهما
معا وكذبهما معا ويجري هذا في الواحد ان الاربعة بعد هذه
واما الثلاثة الباقية فليس فيها الا تصادق فقط الزنجي اي الفرد
من افراده والبعضية والكلية بالنسبة لاجزاء ذلك الفرد كما تعلم من محويه
كلامه اذا القاعدة ان كلا اذا اضيفت الى نكرة كانت لاحاطة الافراد
نحو اكلت كل رغيف اي جميع الارغفة واذا اضيفت الى معرفة كانت
لاحاطة اجزاء الفرد نحو اكلت كل الرغيف اي جميع اجزاء رغيف واحد

www.alukah.net

فتامل لاستلزامها البقية فوحدة الموضوع تستلزم وحدة الزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل وردها بعضهم الى المتاخرين وهم المحققون
منهم الى وحدة النسبة الحكمية اذ يرد على حصة الواحدة الثمانية اختلاف
الالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم الرديء
واختلاف العلة والفاعل والمفعول والحال والتمييز ويرد ذلك ايضا والموضوع
الزامي ذكر المحمول والموضوع في كلام المصنف لمعلوميتهما اختصاص الواحدة في
المتناقضين بالحمليات وليس كذلك في الشرطية متصلة او منفصلة ثم بين
اي المصنف اي اظهر وكشف بعبارة عامة في الحمليات والشرطيات بقطع النظر عن مقام
الذكر وكان الوجه تاخيره الى ما بعد المحصورات كما يشير اليه كل انسان
الى هذا في الحملية وسيأتي لما يأتي راجع لنقيض الموجبة الكلية اشارة
الى التاخر المستفاد قد تكون بانتفاء في كل قضية موضوعها اعم من المحمول والمراد
الكاتب بالفعل وهو الامكان العام والنقيضان اي جهة احد النقيضين
اوصدقهما لم يكن بينهما تناقض لان النقيضين لا يجتمعان وحيث ارتفع
فيهما الصدق والكذب فكذلك لان النقيضين لا يرتفعان وهذان هو
المثلان اي الذي حصل فيهما التناقض بقولنا كل انسان حيوان لا شيء من
الانسان الا بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة كما اشار اليه الشيخ ايضا
فيما مر قلو زاد المصنف لفظ ايضا بعد اختلافهما لوفى بذلك ومثال الشرطيتين
اللتين فيهما التناقض من المتصلتين الاتفاقيتين اخذا من مثالهما ومثالهما
في اللزوميتين المتصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثالهما
في المنفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس دائما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس كلما كانت الشرطية جزئية
والمهملتان اي فيهما التناقض مع الكليتين نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ليس ان كانت الشمس فالنهار موجود واما
الموجبات فلا يعلم حالها لمجرد الاختلاف ولا بد من النص عليها فارجعه
احكام العكس الذي توصف به القضايا وهو لغة تبديل الاول

بالاخر

بالاخر مطلقا وهو اي من حيث هو ثلاثة اقسام وهو اي اصطلاحا
تبديل الخ هو اسم للمعنى المصدري حقيقة وقد يطلق مجازا مشهورا على
القضية المبدلة كقولنا الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وسيأتي
الطرف الاول وهو الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة ونفي بعضهم ثم في ذلك المنفصلة ليس لمنعه
فيها وانما هو لعدم فائدته فيها وعكسه وهو تبديل الطرف الثاني بما
ذكر مع بقاء الصدق اي في القضية بطرفيها والكيف كذلك
وسيجيء لهذا العكس الموافق لما يأتي اي السلب والايجاب اي ان كانت
القضية الاصلية موجبة فالمعدول موجبة او سالبة فسالبة نحو
كل انسان هذا فيه بثوت الحيوانية للانسان وفي عكسه بثوت عدم اللانسانية
لغير الحيوان الثاني اي من الاقسام الثلاثة وهو الانتقاض المتاخرون
المخالف من حيث الايجاب والسلب كما يأتي مع جعل نقيض كل طرف
بدلا عن الطرف الاخر دون الكيف اي لا مع بقاء الكيف بل مع تبديله
من الايجاب الى السلب وعكسه كل انسان حيوان هي موجبة كلية صادقة
وعكسها كلية سالبة صادقة والسلب فيها ماخوذ من السور وحرف ليس
جزء من الموضوع لتخالف طرفيه اي لتخالف النسبة الماخوذة من طرفيه
الثالث العكس المستوي ويقال له المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتها
بسلامتها من التبديل بنقيض وعليه اقتصر المصنف لكونه المستعمل في العلوم
والانتاج والانتاج يلزم لا سيما وانما ذكر الشيخ للاحتياج اليه
في عكوس القضايا الاتية ولذلك قومه ان يصير بتبديل التحصيلة الثانية
اما معكوسا مبنيا للفاعل والمعلوم واما مفتوحة مبنيا للمجهول ليوافق
المعنيين السابقين ولا يضم سكون الياء مع فتح او لان الضرورة ليست
من معانيه والمعنى ان يجعل الموضوع بعد نقله عن اعتباره ذاته الى اعتبار
مفهومه محمولا والمحمول بعد نقله عن اعتبار مفهومه صالحا لاعتباره ذاته
موضوعا كما يأتي وعبر بعضهم في هذا العكس المصنف في ذكر الكذب

بانه تابع لغرضه واعترض عليه وعلى الغير بذكره كما يأتي وهو الحق اي
اسقاط الكذب والاقتصار على الصدق هو المتعين الثابت ولذلك قال
بعضهم ان ذكر التكذيب في كلام المصنف سهو وسبق قلم لان العكس
لازم بالاستقراء للقضية فالقضية ملزومة له لان معنى انعكاس
القضية كون العكس لازما لازوما كليا ومعنى عدم انعكاسها عدم
ذلك ولو في مادة واحدة ولا يلزم الخ فاعتبار بقاء الكذب في العكس
باطل في عبارة البعض الشامل للبعض الاول والثاني ومع هذا
اي ومع صحة هذا التاويل وكون المراد بالتغيير بالتصديق كما قبل المصنف
اولى وعبارة اي المصنف تتناول الشرطيات كقولنا كلما كانت النار
موجودة كانت الحرارة موجودة والمراد من الشرطيات المتصلات واعلم
ان الموجهات تحتاج الى مراجعتها من المطولات واعلم ان المتقدم المراد بالعنواني اي المعبر به منعوت عن الشيء بكذا اعرفه به الاخص وهو انسان
والاعم حيوان ومثال الشرطية كقولنا كلما كانت النار موجودة كانت
الحرارة موجودة فان الحرارة اعم من النار لانا نجد الخ اعلم ان للقوم في
بيان عكوس القضايا ثلاث طرق احدها طريق الخلف وهو ضم نقيض
العكس الى الاصل لينتج محالا وهذا اعم لشموله للكلية الموجبة والجزئية
كذلك وللسالبة المركبة والبسيطة ثانيها طريق العكس وهو ان يعكس
نقيض العكس ليحصل ما ينتج في الاصل وسابقها طريق الافتراض وهو
اخفاها ولا يكون الا في الموجبة السالبة المركبة وهو فرض ذات الموضوع
شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس
وهذا ما سلكه المصنف بقوله لانا نجد الخ والشيء ذات الموضوع اي افراده
وهو اي الشيء الحيوان الناطق اي ذات الانسان كزيد وعمرو
فيكون اذا جعلنا احد الوصفين موضوعا والاخر محمولا كان
ولانه الخ هذا طريق الخلف وهو اولى مما ذكره المصنف في انعكاس
الموجبة الكلية الى موجبة جزئية لان هذا اقرب الى الذهن في التأول

قوله والا

قوله والا لزم تصدق نقيضه الموجبة الجزئية اي تصدق نقيضه اي المذكور
او يلزم المذكور وهو اي النقيض المذكور فيلزم من صدق هذه
السالبة الكلية التي هي نقيض العكس وقد كان الاصل قبل العكس
هذا اي قولنا ليس بعض الانسان بحيوان خلف اي بالطاء لاجتماع
النقيضين بعض الخ هذا اشارة الى طريق العكس ومراده جعل
الاصل قضية صغرى والنقيض كبرى فينتج من اول الاول ما ذكره
وهو محال في القضايا الموجبة كما هنا بخلاف المعدوم وهذا المحال منشاؤه
كذب الكبرى فيصدق بعضا وليس منشاؤه الصغرى لصدقها ولا القياس
لوجود شرطه من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى بهذه الحجة اي بمثلها وهي
طريق الافتراض ولانه الخ هو طريق الخلف اويقال الخ هذا طريق
العكس هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لا شيء
من الانسان بانسان بين اي ظاهر جلي من غير برهان والا اي لو لم
يصدق لا شيء من الانسان بحجر وينعكس اي نقيضه كما مر ان الموجبة الجزئية
ينعكس كنفسها وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان لعله سهو او سبق
قلم اذ الاصل المذكور في كلام المصنف لا شيء من الانسان بحجر اويقال الخ
ذكر هذا الضم وتقريره مبني على ما ذكره قبله مع ان الذي ضمه انما هو عكس
النقيض لا نفس النقيض وعباغ السيد ولو جعل النقيض اعني
بعض الحجر انسان صغرى والاصلي كبرى هكذا بعض الحجر ليس بحجر
حتل وانما عدل الشارح عن هذا لمحصل النسخة المقصودة وليس بصحيح
فتامل وقد رأيت بعض النسخ فيه هذه المذكورات على الصواب والتحريف
من الناسخ وهو اي محال اي ممتنع لذاته اي لذات النقيض العكس والعكس
حق وانما قال كلية الخ هذا اشارة الى الحكمة في تعبير المصنف بالكلية
التي هي من الكلم دون تعبيره بالنفس التي ليست بمعنى الكم وانما
يكون من الجهة لانها قد تستعمل الجهة ولذلك عدل عنها والكلام
عليه اي العكس جبرا اي اجبة طويل لا تحتمله هذا المختصر فيطلب

الألوكة
www.alukah.net

من المطولات ويقال ايضا ان المصدر قد تحكم على الجليات ولم يحكم على العكس
في الشرطيات لما ذكر ايضا وهو على وزان ما في الحليات والا اي لو لم
انعكاسها الخ اي بالعموم المطلق من المحمول ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض افراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون الاعم . لصدق
نقيضه هو بكبر الضاد من المصدر المضاف والا اي لو لم يصدق هذا
النقيض لوجد الكل وهو الاخص بدون الجزء وهو الاعم كما
في بعض المراد وهو ما اذا كان بين المحمول والموضوع تباين كليا او عموم من
وجه وقد مثل الشارح للاول ومثال الثاني كقولنا بعض الحيوان ليس بابيض
فانه يصدق مع صدق عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان واما
العموم المطلق فيصدق فيه سلب الاخص عن بعض الاعم لا عكسه لان
وجود الاخص بدون الاعم محال احكام القياس ما خوذ من الشيء
بالالة كالذراع لمعرفة مقداره يعني مثلا وقيل من قياس على غيره لمعرفة
كونه مثله مثلا وقد اشار الشارح الى ان هذا معناه اللغوي كما يأتي وهو
اي القياس المقصود الاعم اي المطلوب الاعلى بالنسبة لما قبله لانه الموصل
الى المطلب الاعلى مطلقا وهو التصديق الذي هو ادراك العلوم بجايتها
يقينا او ظنا وترتيب الاحكام عليها اثباتا او نفيا ونحو ذلك وهو لغة
تقدير الشيء انه هذا المعنى اللغوي مباين للاصطلاحي وهو مخالف
الواجب في المعنى اللغوي بين كونه اعم من الاصطلاحي دائما او مساويا له
قليلا والتقدير نعم المقول والملفوظ والمحسوس على مثال اخر بالقاف
مثال الى اخر هو قولك اي يرسم بانه قول ملفوظ او مقول فاطلاق
عليهما اما حقيقة فهو من المشترك او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر
وعلى ان المراد الملفوظ فاستلزامه للقول الاخر باعتبار انه دال على
المركب المقول وعلى ارادة المقول فاستلزامه للقول في هذه الصفة
الاخرى المقول ظاهر موئلف مستدرك لانه مرادف للقول في هذا المعنى
وانما ذكره لتعلق ما بعده به من اقوال اي قضايا لزم عنها القول

بدونه

بدونه عما كان صوريا فوقع به للقول الذي فيه المادة والصورة بخلاف
الاقوال لانها الاول فقط قول اخر يقال له المطلوب ان سيق منه الى
القياس فان سيق من القياس اليه فيقال له النتيجة لانه السنة المستدل
بالقياس عليها اعني انها باعتبار حصولها عن السابق سمي نتيجة وباعتبار
استحقاقها منه سمي مطلوبا والعلم بها بطريق العادة عند هذه السنة
وبطريق الوجوب عند الحكما وبطريق التوكيد عند المعتزلة ولزوما باعتبار
حصولها في الذهن ناشئ عن الاقوال مغايرة لكل منها اي الاقوال بحيث
انه ليس قضية كاملة منها وان كان موئلفا من اجزائها الباشي
اي للعثور لاخذ اكثار الوزن والاول وهو المولف من قولين سمي
قياسا بسيطا لانه في مقابلة المركب المذكور بعده لتركبه من قياسين
اي بسيطين لانه فيه قضية مطلوبة واصله كل باش اخذ للمال خفية
وكل اخذ كذلك سارق فكل باش كذلك سارق فينه فخرج اي بقوله
اقوال الذي المراد بها ما فوق الواحد القول الواحد اي القضية
الواحدة كعكسه المستوي هو كالذي بعده مثال للقول الاخر
اللازم للقول الاول كقولنا كل انسان حيوان فانه عكسه المستوي
وهو بعض الحيوان انسان ويتلزم عكس نقيضه وهو كل ما ليس بحيوان
ليس بانسان لانه لم يتالف الا لعلة لخروج ذلك عن القياس فلا
يسمى قياسا كما مر والاستقرا اي وخرج الاستقرا وهو الحكم على كل
لوجود ذلك الحكم في المتر جزئيا وهو لا يفيد القطع ولا يلزم عنه
شيء وهو اما تام وان لم يوجد فرد مخالف للحكم والا فناقص كقولنا كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فلا يخرج التمساح لكونه يحرك فكه الاعلى
والتمثيل وهو الحكم على جزئي بمثل لوجود ذلك الحكم في جزئي اخر
مشارك له في معنى كالحكم على العالم بانه حادث لكونه مولفا كالبيت المادث
لكونه مولفا لامكان التخلف الاولة لعدم اللزوم وما يلزم
اي وخرج ايضا ما يلزم الا مقدمة اجنبية اي غير لازمة لاحد

الألوكة
www.alukah.net

مقترنة القياس وكما في قياس يوخذ على كما في قولنا فهو ما نتج
بواسطة مقدمة اجنبية وانما ذكر بقوله وهو ما يتركب الخ الى قياسه
بالتعلق فيه المجرور لان الجار والمجرور فقط كقولنا مساو لب وب مساو
لج فهذا ناطق مساو لمدرك ومدرك مساو لضاحك فناطق مساو
لضاحك فقد دلالتهما على الانسان لكن لا لذاتهما لانه لو كان لذاتهما كان
هذا النوع منتجا ايما ليس كذلك فانه اذا اخذ بدل المساواة المباينة
او النقيضة لم ينتج كقولنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
لم ينتج كون الانسان مباينا للناطق وكقولنا الواحد نصف الاثنين
والاثنان نصف الاربعة لم ينتج كون الواحد نصف الاربعة والمعبر
عن ذلك بالحروف الهجائية لما وانما كناية عن قواعد كلية لا تتحقق بمادة
معينة ولذلك اي ولكون النتيجة بواسطة المقدمة الاجنبية
حيث تصدق الخ لانه محل عدم اللزوم لما تقدم لينتج المباين ونقيضه
كما مر ما بين البين وهو ما ليس بواسطة وهو الشكل الاول وغير اي
غير البين وهو ما هي واسطة كتغير كل من المقدمتين او احدهما راجع
الى الشكل الاول بحيث لو سلمت وان كانت كاذبة كما مثل لتلا يلزم
الدور الى قد تظر فيه فان كون المقدمة جزء قياس شامل لقياس الاخرى
والتمثيل وهما حجة فكانهم قالوا ما وقعت جزء حجة فلا يلزم الدور وفيه
بحث فتامل اما اقترانية قدم على الاستثنائي لانه اكثر فائدة واقوى
بنا ولو ان كان مفهوما عدميا ولانه عن الحمليات التي هي اصل للشرطيات
بالفعل متعلق بيذكر والمراد به اللفظ اي ان لم يتلفظ بعينها فيه
الحدود هي الاصغر والاكبر والمتوسط هي المكرر واقترانا المراد
هو اقتران الحد الاصغر والاكبر والاوسط لكونها غير مستثناة قال السيد
وقالوا هو اقتران الاول لمنع النتيجة وهو الذي ذكرناه اي الذي
فيه صورة النتيجة مرتبة اجزاؤها من غير اعتبار حكم فيها لكان او ان
الشرط فلا ينافي ان النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وليست
كذلك

الذكر في القياس والمراد بالعقد ذكر طرفيها او تقيض طرفيها وقد اشار
الشارح الى ذلك في الثاني وهو المذكور فيه بتقيضها لكن الشارح
هذا تقيض الجزء الثاني والشمس ليت بطالعة تقيض الجزء الاول وكان
الاولى عكس هذا الا فيما يعلم مما بعده والنتيجة وهي ما الشمس ليت
بطالعة تقيض الجزء الاول من القياس وهي الاول وهو الذي
فيه النتيجة بعينها واما جزؤه احدهما اي فالمجموع وكون النتيجة
مقدمة كاملة وقد مر هذا الجواب بحرفه فلا حاجة لتكريره استدراك
ليس قضية والجزء قضية فالاضراب الصريح مستقيم فتامل
اعني لكن يشير الى ان النتيجة هذا اداة استثناء اصطلاح لاهل هذا الفن
لا كما في علم العربية تلك من تتمة القياس والنتيجة هي المقرونة بالفا
بعدها واكثر اي من مقدمتين موضوعا او محمولا اي في الحمليات
المحضة ومقدما تاليا اي في الشرطيات ولو مع الحمليات وهذا
شامل للاشكال الاربعة الآتية يسمى حدا اوسط لتوسط الخ
بعوظاهر في الشكل الاول دون البقية الا ان يقال هو بعد ردها
الى الاول وزاد الاوسط حقيقة او حكما وسيأتي ما فيه ونعني بالحد
ما تتحلل اليه المقدمتان من الطرف الاول او غيره والرابطة لا سيما حدا
بين طرفي المطلوب سماه مطلوبا لانه سيق منه الى القياس
وسمي نتيجة ان سيق من القياس اليه كما مر انفا والاخص اقل
افراد يسمى اصغر لذلك والاعم اكثر افرادا فسمي المبر لذلك وذكر
الاغلبية فيهما للاشارة الى انه قد يكون مساويا كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك ناطق فينتج كل انسان ناطق والمقدمة الخ
سميت بذلك لتقدمها على المطلوب اللازم الذي هو النتيجة
واقتران الكبرى بالصغرى الخ سواء كانا كليتين ام جزئيتين سالبتين
ام موجبتين ام موجبة وسالبة سمي ضربا وضربا لكون الصغرى
مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها واعلم ان بين الضرب والشكل عموما من وجه

وهيئة التاليف اى ايراد وضع الحد الاوسط بين الحدين الاخرين بحيث
حمله عليهما او وضعه لهما او حمل على احدهما ووضعه للاخر فشمل
تشبيها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار بالشكل
هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة من الحدود وعلم مما ذكر انه لا تركب
الاشكال الاربعة الا من الحمليات نحو كل ج ب وكل ب ا كقولنا كل انسان
حيوان جسم فهو الشكل الاول وقدم لما سياتي كل ج ب ولاشئ من ا ب
كقولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الفرس بناطق ينتج لاشئ من الانسان
بفرس فهو الشكل الثاني اعقبه بالاول لما سياتي وهو لا ينتج الا السالبتين
الكلية والجزئية كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان انسان وهو الشكل الثالث اعقبه
بالثاني لما سياتي وهو انما ينتج الجزئيتين نحو كل ب ج وكل ا ب ينتج بعض
ج ا كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق
فهو الشكل الرابع اخره لما سياتي وهو لا ينتج الا الجزئيتين الا الضرب
الثالث منه فانه ينتج السالب الكلية فان قلت اذا هو ايراد عام
ان المكرر حد اوسط في جميع الاشكال مع انه لم يوجد الا في بعضها اخذا
من امثلتها المذكورة لان المراد انما هو تقرير لاختصاصه بالثاني والثالث
اى لانه لا يقع كذلك الا فيهما فقط قلت اذا هو جواب عن الايراد
المذكور ومحصله ان مفهوم الاوسط وما صدق عليه مفهوم الاوسط
يثبت له الاكبر ولا يخفى ما في عبارته من الشدة للمطالب الاربعة
وهي الكليات والجزئيات الموجبات والسوالب وهو اى اللفظ الطبيعي
الانتقال على التدريج ولان بقية الاشكال ترد اليه عند ارادة الانتاج
لاشتمالها على الموضوع هو تعليل للشرف واعلم ان الموضوع اشرف
من المحمول وان الكلية اشرف من الجزئية وان الموجبة اشرف من السالبة
وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكيف والكم والثاني مراد
اى الاشكال في مسئلة اى الثاني السابق وهو كل ج ب ولاشئ

من اب ينعكس الى لاشئ من ب اينتج لاشئ ج اكامر في مسئلة اى الثالث
السابق وهو كل د ب فينعكس الصغرى الى بعض ب د ينتج كامر في مسئلة
اى الرابع السابق وهو كل ب د وكل ا ب فينعكسان الى كل ا ب وكل ا ب د ينتج
كل ا د كامر بعكس الترتيب اى بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
بعكس المقدمتين جميعا اى بعكس كل منهما مع بقائها على كونها صغرى او كبرى
في محلها وفي بعض النسخ كل د ب طبع سليم فقط وبدل انما لحظ المولف
ان يقول فيه اى في مثاله السابق وهو كل ب ج وكل ا ب فعكس الاولى
بعض ج ب وعكس الثانية بعض ب ا وهو غير منتج كما ذكره لما هو من
موافقته للطبع وعرفت ذلك طبع مستقيم ليس فيه عوج ومعنى عقل
سليم ليس فيه خلل وانما ينتج اى حاصله ان الانتاج كل شكل من الاربعة
شرطين احدهما يجب الكيف والثاني يجب الكم ففي الاول ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى وسيتلى عليك جميعا في كلامه لاحلت النتيجة
بان يصدق القياس معها تارة مع ايجابها وتارة مع سلبها وذلك
ينافض كونها لازمة اذ يستحيل انفكاك اللازم عن الملزوم والحق
اى الموافق للواقع الايجاب وهو بعض انسان ناطق وهي نتيجة القياس
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس ونتيجة القياس
كاذبة وهي بعض الانسان فرس والحق السلب اى لاشئ من الانسان
بحجر وهي نتيجة القياس كاذبة وهي لاشئ من الانسان بناطق
كان الحق الايجاب اى كل انسان ناطق ونتيجة القياس والحق الايجاب
اى كل انسان حيوان ونتيجة القياس كاذبة وهي لاشئ من الانسان
بحيوان كان الحق السلب اى لاشئ من الانسان بصاهل وهي نتيجة
القياس على ان القياس المذكور منتقد لان الكبرى فيه غير كلية
فتامل والحق الايجاب اى بعض الجسم انسان جسم ونتيجة
القياس في هذا كاذبة وهي بعض الانسان ليس بجسم وفيه ما مر
من الاعتراض شرط انتاج الثاني اى من الاشكال الاربعة

كلية احدى مقدمتيه الصغرى والكبرى بحسب الكيف والكم جميعا
لوجودهما في كل من المقدمتين ويشرط انتاج الاول اخره عن بقية
الاشكال التعريف من احكامه المذكورة عقيب كما يوخذ من كلامه هو اشارة
الى سكوته المعهود ان المناسب ذكره ميزانا ابي العلوم والعيار الوزن
فلنورده اي فذكر الشكل الاول وحده اي بذكر ضروبه المنتجة
قانونا والدستور المرجع للاشيا كالقانون بخلاف بقية الاشكال
فلا ينتج فيها الضروب الاربعة وقد تقدم ان الثاني ينتج السالبتين
والاخران ينتجان الجزئيتين بحملية كل منها اربعة توقاد فجملتها ثمانية
صوابا والحاصل هو من ضرب الاربعة المذكورة في نفسها من حيث
كونها في الصغرى والكبرى ولو غير هذه العبارة كان اسلم من التوهم
في عبارة بارادة غيرها بشرطي انتاجه وهما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
عقيمة لا ينتجة لا بالاول وهو ايجاب الصغرى بالثاني وهو
كلية الكبرى الضرب الاول قدمه لاشتماله على شرفية الايجاب والكلية
الثاني اخره عن الاول لخسته بالسلب وقدم على ما بعده لشرفه على
بالايجاب في مقدمته معا والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة
ايضا وذكر لان شرطه اما ان اختلافي مقدمتيه بالايجاب والسلب وكلية
كراه الضرب الاول من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا كل انسان حيوان
ولاشي من الحجر بحيوان فلاشي من الانسان بحجر الضرب الثاني عكس كقولنا
لاشي من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشي من الحجر بحيوان وكل
انسان حيوان فلاشي من الحجر بانسان الضرب الثالث من موجبة جزئية
ثم سالبة كلية كقولنا بعض الانسان ناطق ولاشي من الفرس بناطق
فبعض الانسان ليس بفرس الضرب الرابع من سالبة جزئية ثم موجبة
كلية كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض
الحيوان ليس بناطق ومن السالب ستة اضرب لان شرطه ايجاب
الصغرى وكلية احدى مقدمتيه الضرب الاول من موجبتين كليتين

كقولنا

كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق الضرب الثاني
من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا كل فرس حيوان ولاشي من الفرس بحمار
فبعض الحيوان ليس بحمار الضرب الثالث من موجبتين جزئية ثم كلية
كقولنا بعض الحمار حيوان وكل حمار ناهق فبعض الحيوان ناهق الضرب
الرابع من موجبة جزئية ثم سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان
ولاشي من الانسان بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار الضرب الخامس من
موجبتين كلية ثم جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض الفرس صاهل
فبعض الحيوان صاهل الضرب السادس من موجبة كلية ثم سالبة جزئية
كقولنا كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض الناطق ليس
بصاهل ومن الرابع الثمانية عند المتاخرين لان شرطه عندهم
اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احدهما
وخمسة عند المتقدمين لان شرطه عندهم ان لا يجتمع في مقدمة
خستان من السلب والجزئية بان لا تكونا سالبتين او جزئيتين او احداهما
سالبة والاخرى جزئية الا ان كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى
سالبة كلية واصله ذلك لا يليق هذا المختصر ليطلب من المطولات
وما ما القياس من جزء صغير متعلق باحكام القياس وما يتعلق به ويراجعه
من اراد ذلك والقياس الاقتراني المتقدم في التقسيم تتعقد فيه الاشكال
الاربعة كلها واقسامه ستة لانه اما من حمليتين او مشرطتين او
منفصلتين او حملية ومشرطة او حملية ومنفصلة او مشرطة
ومنفصلة من حمليتين ويسمى قياسا اقترانيا حمليا وما بعده
يسمى شرطيا الشرطيتين اي ليتهما لزوم كما سيذكره والشركة فيه
اما في جزء تام كما يأتي وهو المطبوع واما في جزء غير تام كما يأتي واقسامه
ثلاثة لان الشركة اما في جزء تام من كل من الطرفين او تام من احدهما
غير تام من الاخر او غير تام منهما وينعقد فيه الاشكال الاربعة قسمة
واحدة اي على نمط واحد لا بمعنى مدة واحدة كما فهمه الشكاكي بعضهم

انه من الخطا وقع ههنا وفيما يأتي فلا يرد ما ذكره بعد بقوله وبني المختار
وهو المطبوع اي ان العكس هو الموافق للطبع واشار بهذا الى
حكمة كون المعم مثالا ههنا وفيما يأتي دون الطرد ومثال الطرد كل انسان
حيوان وكلما كان هذا الشي انسانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم واما كان
الاول موافقا للطبع لان تقدمة المتصلة متميزة من تاليها وجب ان يجب
الطبع والمفهوم لان مفهوم المقدم الملزوم ومفهوم التالي اللازم يتعين
تقديم الاول طبعا بخلاف المنفصلة كما فانها من المعاندة بين جزئيها بتقدم
احد جزئيها يجب الوضع لا يجب الطبع فتامل كقولنا كل عدد اما هذا
مثال العكس ومثال الطرد كل زوج منقسم بمتساويين وكلما هو كذلك
فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد فينتج كل منقسم بمتساويين اما زوج
زوج فرد مركبة مما لم يشارك وهو الفردية وهو اقل اجزاء النتيجة و
المشارك هو منقسم بمتساويين الذي هو الجزء الثاني من النتيجة وهو
والزوج المذكور بقوله فهو منقسم بمتساويين في التاليف والاصل ان العدد
في الواقع لا يخلو من واحد من الثلاثة اما الفرد او زوج الزوج او زوج
الفرد والاول هو القسم الثاني من النتيجة والنتيجة مركبة من الجزء الغير
المشارك مع واحد من القسمين الاخرين في الواقع الذي لم يحصل عنه نتيجة
التاليف وقد سدد الى هذا الاشارة الى القياس المقسم بفتح
السين كما سيذكره وهو من الاقترانية وهو المركب من منفصلة وحملية
وهو قسمان لان الحملية فيه اما بعد اجزاء المنفصلة او بما قبلها
وذلك انه يتالف من كل حملية وجزء من المنفصلة قياس ويكون
الحد الاصغر والاكبر مثله في كل قياس اخر والاوسط مختلفا فيكون
النتيجة قضية حملية هي بعينها نتيجة الحملية الاولى مع ما يشاركها
من اجزاء المنفصلة وشرط انتاجه كون المنفصلة موجبة مانعة
الخلو صدقا او موجبة كلية حقيقية والقسم الاول يسمى الاستقراء
العام وقد مثل له المصنف بالحروف وبمثاله مثلا كل جسم اما حيوان

واما نبات

او منفصلة وكونها بين تفاصيلة فيها فيكون لزوميته في المتصلة وعنادية
في المنفصلة والشرط الثالث كلية او كلية وضع احد الطرفين وكلية
رفعيه احدهما شرطية وهي ما قبل الاستثنا بقوله لكن والاخري
وهي ما بعده وفيها اثبات واحد من جزئي الشرطية المقدمة او تاليها
والا اي ليلزم بنتج استثنا عين المقدم عين التالي لزم انفكاك
اللازم وهو التالي عن الملزوم وهو الاول فبطل اللزوم وهو
وجود كون الشي مقتضيا للاخر ووجود الملزوم باطل للاستلزام
وجود اللزوم تحقق عكسه وبقي اللازم يستلزم نفي الملزوم تحقق
عكسه اذ يلزم من وجود الاخص وجود الاعم ولا عكس ويلزم
من نفي الاعم نفي الاخص وبالعكس اللازم والحاصل انه يلزم
من اثبات عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويلزم من اثبات
نقيض التالي اثبات نقيض المقدم ولا عكس والمتصلة ينتج ان
صحيحان وينتجان عقيمان وشرط انتاج الاهذه الشروط
الثلاثة التي تعود من الاشارة الا حقيقية اي مانعة الجمع
والخلو معا اي الاخر هو تغيير للثاني فهو بالنون لا بالام
ينتج انه قرد فالحاصل في المنفصلة الحقيقية اربع نتائج
اثبات ما وضع العين واثبات نقيض رفعها واما مانعة الخلو فيها
على مانعة الجمع لجواز الوجود بالاجتماع فيها الذي هو اشرف من المنع
كل منهما اعم من نقيض الاخر وذلك لان نقيض لاشجر هو شجر
وهو اخص من لاشجر ونقيض لاحجر هو حجر وهو اخص من لاحجر
اولاشجر يشمل الحيوان والجماد ولاحجر يشمل الحيوان والنبات وعلم
من كلامه ان لها اربع نتيجتين صحيحتين ونتيجتين عقيمتين
واما مانعة الجمع وهو الثالثة من المنفصلات كل منهما اخص
من نقيض الاخر وقد عرفته في التي قبلها كما قدرناه ثمة ويعلم
من كلامه ان لها اربع نتائج كالتي قبلها ومما تقرر علم ان نتائج القياس

الاستثنائي

الاستثنائي ست عشرة منها عشرة صحيحة وستة عقيمة احكام البرهان
وهو احد انواع القياس الخمسة الآتية وسمي به الدليل القطعي
قياس دخل فيه جميع القياسات فهو جنس مؤلف مستدرك
ولما ذكره لتعلق ما يجوز به من مقدمات اي قضايا يقينية
مسوية الى اليقين وسيأتي ويخرج بقية القياسات ذكر اي
القول المذكور بقوله الانتاج يقتضي تكميلا لاجزاء الحد البرهان
اي للاد خال وللاخراج كما علم واشار بقوله لانه علة غائية الى
ان التعريف مشتمل على العلل الاربع فالمؤلف اشار الى الصورة
بالمطابقة والى الفاعل بالالزام وهو القوة الفاعلة والمقدمات
اشارة الى المادة والانتاج الى الغاية وشملت المقدمات الضروريتين
والممكنتين واليقين الماخوذ من يقينية اعتقاد الشي
كذا هو احس واشار بقوله مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا الى
اخراج الظن والشك والوهم وبقوله مع مطابقته للواقع الى
اخراج الجهل المركب وبقوله وامتناع تغيره الى اخراج اعتقاد المقلد
فانه يزول بالتشكيك وبعضهم عرف اليقين بقوله هو الاعتقاد
الجازم المطابق للواقع الذي لا يقبل التغير احدهما المي بكسر اللام
وتشديد الميم المكسورة والتحتية ينبه الي تم بكسر اللام حرف داخل
على لام الاستغراقية المحذوفة الالف لما سيأتي الحد الوسط
وهو ما يذكر للاستدلال على المدعى كما يقال في الاستدلال على حدوث
العالم لانه متغير في الذهن والخارج متعلقان بعلة
مستفعن الاختلاط اي خرجت طبايعه بدنه المركب منها عن الاستقامة
والثاني اني بكسر الهمزة وكسر النون المشددة ينبه الى ان المكسورة
المهملة المشددة النون كما سيذكره لذلك اي لنسبة الكبرى
الى الصغرى هيئة النسبة اي تحققها ووجودها اوليات اي
مقدمات اوليات طرفيه وهما الموضوع والمحمول او المقدم

والثاني سواء كان تصورها بالكسب كتصور العالم ونحوه او بالبداهة او
احدهما بالكسب والاخر بالبداهة والكل اعظم من الجزء ومن وهم
ان الجزء اعظم من الكل كالخيال الذي يرى الرجل وغلطها فلا معنى لجزء ولا معنى لكل
بحسب ذلك ان تصور الطرفين فاذا كان الحس ظاهرا اي من الحواس الظاهرة وهي خمسة
السمع والبصر والشم والذوق واللمس واذ كانا اي الحس باطنا اي بالحواس
الباطنة وهي ايضا الحس المشترك والواهمة والمخيلة والحافظة والمتصرفة
وهذه لا يتكرر بها الامر الشرع فوجد ثبات مرة بعد اخرى فلا يكتفى
بالمرة الواحدة لاحتمال انها اتفاقية محدس يفيد للعلم بهذا الجواب
عن اعتراض بان جعل الحدسيات من اليقينيات عن صحيح لان الحدس
هو الظن والتخمين وجوابه ان المراد هنا ما يفيد العلم لا اتفاق
الكل اي لانه كلما قرب من الشمس قل نوره وكلما بعد عنها كثر نوره
والحدس سرعة الانتقال دفعة عن المبادي ثم رجوعه الى المطالب
فغير حركتان وهو تدريجي لا دفعي فيه اي في ما اورد المذكورين
لقضايا المتواترة والعلم فيها ضروري من جمع اي من جماعة عن جماعة
الى آخر السند وهستدل عدم الحصر بوهن اي يحدث العقل بعدم كذبهم
ولا شرط فيهم عدد مخصوص ادعى النبوة وفق نسخة الرسالة
وظهرت اي المعجزة وهي امر خارق للعادة مقرون بالتحدي اي طلب ايجاده
وبذلك ورد قت الكرامة الواقعة من الاولياء لانقيب عن الذهن
اي يستحضرها عند التصور المذكور بسبب وسطاي قياس موسط
ذهنا بين الاربعة والروح فهذا الوسط الذي بين طرفي
النتيجة ثم اخذ اي شرع في بيان بقية الانواع الخمس الاربعة
الجدل وهو لغة القوة عند الناس راجع للمشهورة ٥
وشهرتها تختلف بحسب الازمنة والامكنة والاقران فيتخذ ذبح
الحيوان عند اهل الهند دون غيرهم او عند الخصمين راجع
لمسلمة بان يسلم احد الخصمين لصاحبه فيما لبين عليها الكلام

يتبع

يتبع الغتا سايل اصول الفقه كقولنا العدل الزهد امثلة المشهورات واشار
بالاسئلة الى انها ثلاثة اقسام لان اعراق الناس بها اما بسبب مصلحة عامة كالعدل
حسن والظلم قبيح او بسبب مرحمة نحو مراعاة الضعفا محمودة او بسبب الشان نحو كشف العورة
مذموم والمؤمن منه اي الجدل الزام الخصم واسكاته واقناع عطف على الزام
اي حصول الكفاية في الحجة على من هو قاصر اي ضعيف عن الاحتجاج بالبرهان ٥
والخطابة من الخطاب او من الخطبة لانها منها ممن يعتقد فيهم العالم والولي
والصالح ومنها ما ذكره بقوله كقولنا فلان يطوف الخ والمظنونة ممن يعتقد فيها
اعتقادا راجحا كقولنا الجدار الذي يميل مشرف على الهدم وقد يراد بعطف المظنونة
على المقبولة عطف التفسير فهما واحد والشعر من الاشعار لشعور المنفس به
بما يثيره فيها او من شعورها به من مقدمات مخيلات صادقة كانت او كاذبة
تنبسط النفس اي تتع بالرغبة فيما تنقبض عنها فتنفر منها باعونة
اي يشبه الياقوت في حسنها ورونقها سيالة اي متناعة بسهولة
مرة بكسر الميم مهوعة بضم الميم وفتح الهاء وكسر الواو المشددة وفتح المهملة اي
صفراوية ومزمنا وهما والمغالطة من الغلط وهو الخطا في الفعل او اللفظ
والمراد به هنا ايقاع غيره في الغلط بما يشبه الصواب وليس صوابا ويقال لها
سفسطة وهي من تسمية الشيء باسم جزئه كما يوخذ مما يلي كاذبة يجب ظن المتكلم
والسامع وان قاطعة الواقع او بالمشهور اي بالقضايا المشهورة السابقة
وعمية اي واقعة في الوهم المتقدم بذلك المذكور من القضايا حكيم اي فيلسوف
عالم بالحكمة الطبعية او الالهية سميت سوفسطايا من السفسطة وهي انكار
حقايق الموجود ات وجعلها خيالات مرهة سميت مشاغبا من الشغب بالسكون وهو
بعثير الشر مما مرة بالمراد وهو الجدل لة الجهلة جمع جاهل وهو من يغبط
احد الخصمين الاخر لوقال وهو ان يغبط خصمه او يغرب من الغرابة والغلط اي
في المغالطة هذه فرس اي هذه صورة فرس من المصادرة على المطلوب لما قصد الرجوع عنه
بتعريف القياس اي الاقتراني ومن غير اليقينيات للاستقراء الخ ويقدم اخراجه من التعريف
وما فيه وتعدد التمثيل ايضا وما فيه لتركبه من المقدمات اليقينية ويقدم انها ستة اقسام
المشهورات والمسلمات وهما للجدل ومقبولة ومظنونة وهما للخطابة ومخيلات وهي الشعر
ومشبهات بغيرها وهي للمغالطة واما الاستقراء والتمثيل فهما ملحقان بالبرهان
في الحكم والتعويل وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
وعشرون خلت من ذي الحجة سنة الف ومايه ثمانية وسبعين من الهجرة